

المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية لعام

٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

أ. م. د نهاد عبد الكريم العبيدي الباحث اركان بدران صبر
قسم الاقتصاد- كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد

المخلص

تزايدت اهمية الصيرفة الاسلامية في الآونة الاخيرة بفعل الانتشار الواسع لها والذي تجاوز الدول الاسلامية الى الدول الغير اسلامية وبالاخص في اوربا والولايات المتحدة، وقد اكتسبت هذه الاهمية بريقها اللامع في فترة الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨. هذا وتعمل المصارف الاسلامية في العديد من البلدان جنبا الى جنب مع المصارف التقليدية الامر الذي يعني ان تتعرض المصارف الاسلامية لمجموعة من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاخرى التي تشكل النسبة الاكبر من النظام المصرفي العالمي ، عليه فان مسألة تأثر المصارف الاسلامية من عدمه بالازمة قد يأخذ عدة اتجاهات منها ما يرتبط بممارسة المصارف الاسلامية انشطتها المصرفية في بيئة اقتصادية مشتركة ومنها ما يرتبط بمحاكاة اساليب الاستثمار والتمويل لانشطة المصارف التقليدية عن طريق الابتعاد عن مبادئ الشريعة الاسلامية لذلك فقد جاء هدف البحث في تسليط الضوء على آلية التعامل في ظل نظام الصيرفة الاسلامية ، من خلال فاعليتها في تجاوز الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، وكذلك فاعليتها في استخدام اموالها بالطريقة التي تقلل من درجة المخاطرة الناجمة عن عدم الاستقرار المالي، من خلال تضمن البحث ثلاثة مباحث تناول الاول منها دراسة الاطار النظري للصيرفة الاسلامية، واهتم المبحث الثاني بدراسة الاطار المفاهيمي والسببي للازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، اما المبحث الثالث فقد اهتم بتحليل مدى تاثر مصرف دبي الاسلامي بالازمة المالية لعام ٢٠٠٨.

المصطلحات الأساسية للبحث/

الازمة المالية العالمية- الصيرفة الاسلامية- المشتقات المالية- المصارف الاسلامية- مصرف دبي

الاسلامي

بحث مستل من رسالة ماجستير



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

المجلد ١٩

العدد ٧٠

الصفحات ١٨٠ - ٢٠٨



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

المقدمة

يعد موضوع الصيرفة الاسلامية من الموضوعات الحديثة في العلوم المالية والمصرفية، وان لم يكن كذلك بالنسبة لعلوم الفقه والشريعة. وعلى الرغم من ان ظهور هذا النوع من العلوم المصرفية قد اتسم بالتلقائية والتدرج البطيء في القرن الماضي، الا أنه اليوم يتسم بالتقدم السريع والشمول في التطبيق والتطور في الادوات، وقد ظهرت اهمية الصيرفة الاسلامية المتزايدة بفعل عوامل كثيرة، اهمها، انتشاره الواسع في العالمين العربي الاسلامي والغربي، وزيادة الاهتمام بالفكر العربي الاسلامي ومنه الفكر الاقتصادي المصرفي الاسلامي.

وتتمتلك الصيرفة الاسلامية خصوصية في العمل المصرفي تختلف عما هي عليه في الانظمة المصرفية الاخرى، وهذه الخصوصية مبنية على اسس وقواعد الشريعة الاسلامية من ناحية الحصول على الاموال وآلية التعامل مع هذه الاموال واستخدامها بالصيغ المختلفة للاستثمار والتمويل الاسلاميين فضلا عن ان تعاملها مع هذه الاموال مبني على الطرائق التشاركية في الربح والخسارة، الامر الذي يستوجب من هذه المصارف الاخذ بادوات التحوط للخسائر الناجمة عن أنشطة الاستثمار والتمويل بهدف الحد من المخاطر الناجمة عن ممارسة انشطتها المصرفية، بالإضافة الى ذلك لكون المصارف الاسلامية تعمل في بيئة اقتصادية مشتركة الى جانب المصارف التقليدية، فان ذلك يعني ان تتعرض المصارف الاسلامية لمجموعة من المخاطر التي تتعرض لها المصارف الاخرى التي تشكل النسبة الاكبر من النظام المصرفي العالمي، لذلك فان مسألة تأثير المصارف الاسلامية بأزمات او مخاطر المصارف الاخرى يعد امرا متوقعا في ظل الاقتصاد العالمي المعولم، ومن خلال ذلك فان مسألة التأثير بأزمات النظام المصرفي التقليدي قد تكون من خلال ممارسة انشطتها المصرفية في بيئة اقتصادية مشتركة، او ان تاترها ناتج عن محاكاة اساليب الاستثمار والتمويل للمصارف التقليدية، وبالتالي امكانية تعرضها لنفس الازمات، لذلك فان الحكم فيما اذا كانت المصارف الاسلامية قد تأثرت بالازمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨) ام لا، قد يأخذ عدة اتجاهات، منها ما يرتبط بألية تعامل المصارف الاسلامية مع مصادر الاموال الحاصلة عليها بالطريقة التي تجنبها حالات التعثر المالي، ومنها ما يرتبط بمحاكاة اساليب الاستثمار والتمويل لانشطة المصارف التقليدية عن طريق الابتعاد عن اسس ومبادئ العمل المصرفي الاسلامي على وفق قواعد الشريعة الاسلامية، ومنها ما يرتبط بالاقتصاد العالمي المعولم من خلال عالمية اغلب الانشطة المصرفية في العالم بحكم ارتباطاتها الخارجية، او بحكم تعاملها بالاسواق المالية نفسها في الاقتصاد العالمي.

اهمية البحث

تتبع اهمية البحث من معرفة الكيفية التي يتم من خلالها التعامل مع مدخلات ومخرجات الصيرفة الاسلامية بالطريقة التي تمنع تأثرها بحالات عدم الاستقرار المالي الناجمة عن الازمات المالية، فضلا عن تخفيض درجة المخاطرة الناجمة عن ممارسة انشطتها المصرفية في بيئة اقتصادية مشتركة مع الانظمة المصرفية الاخرى.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في تبيان مدى قدرة المصارف الاسلامية للاستجابة لتغيرات الاقتصاد العالمي المتمثلة بحالات عدم الاستقرار المالي جراء الازمة المالية العالمية لعام (٢٠٠٨).



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ كان تأثيرها محدودا في الصيرفة الاسلامية ، الامر الذي يعكس مدى قدرة هذه المصارف على تجاوز مثل هذه الازمات .

هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على آلية التعامل في ظل نظام الصيرفة الاسلامية، من خلال فاعليتها في تجاوز الازمة المالية العامية لعام ٢٠٠٨ ، وكذلك فاعليتها في استخدام اموالها بالطريقة التي تقلل من درجة المخاطرة الناجمة عن عدم الاستقرار المالي .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي فيما يتعلق بالجزء النظري للدراسة المتمثل بالاطار النظري للصيرفة الاسلامية والاطار المفاهيمي والسببي للازمة المالية ، اما فيما يخص الجزء العملي من الدراسة فقد اعتمد على منهج التحليل الاستقرائي لبيانات مصرف دبي الاسلامي كحالة دراسية .

المبحث الاول / الاطار النظري للصيرفة الاسلامية

اولا : نشأة المصارف الاسلامية

على الرغم من ان تاسيس المصارف الاسلامية لم يصبح واقعا الا في عقد الستينات من القرن الماضي، الا ان ذلك لا يعني ان النشاطات المصرفية لم تكن موجودة في تاريخ الاسلام، بل ان هذه النشاطات وجدت منذ بدايات ظهور الاسلام وخلال مراحل تطور النظام الاقتصادي الاسلامي. وفي هذا المجال يمكن ان نقسم المراحل التي مرت بها المصارف الاسلامية من حيث نشأتها التاريخية وتطورها الى ثلاث مراحل هي (١):

المرحلة الاولى: بدأت منذ السنوات الاولى لظهور الاسلام، عندما ولد لأول مرة في مدينة مكة حتى نهاية فترة الخلفاء الراشدين.

وكان مودعو الاموال يختارون اشخاصاً ذوي مصداقية وشرف باعادة اموالهم، وقد كان النبي محمد (ﷺ) هو الشخص المعروف بنزاهته وامانته بين الناس وقد كان الكفيل لايداعات الاشخاص الاخرين حتى هجرته من مكة الى المدينة، حيث طلب عندئذ النبي محمد (ﷺ) قبل هجرته الى المدينة من الامام علي (ﷺ) بأعادة كل الايداعات لأصحابها الحقيقيين (٢) ، وكان الهدف من ايداع هذه الاموال هو الادخار، ويكون الشخص الذي يوثمن على الايداع مجبراً على اعادة الاموال الى اصحابها، وتعامل هذه الايداعات في كثير من الاحيان على انها قرضاً وذلك بسبب الخشية من ضياع الاموال هذه عند معاملتها كأيداع، وكذلك فإن اعتبار هذه الايداعات قرضاً ستعطي الحق للتصرف بها من قبل المؤتمن عليها، فضلا عن انها توفر ضمانا اكدية للمودعين من مقترض الاموال لأستعادتها (٣).

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الوسطى من نشأة النظام المصرفي الاسلامي، حيث بدأت من نهاية الخلافة الراشدية، وقد شهدت استمرارية النشاطات المصرفية التي كانت تمارس في الفترة المبكرة من الاسلام ، ومن ضمن هذه النشاطات استخدام الصكوك لأغراض التجارة حيث كان رانجا في مدينة البصرة لأمر تتعلق بعمليات البيع والشراء، وكان المتعاطون بها يستطيعون استخدامها طول مدة بقائهم في مدينة البصرة (٤)، وعلى الرغم من ان الصيرفة الاسلامية فشلت بالتوسع خلال هذه الفترة، الا ان التطورات اخذت موقعها على شكل فتوى (شرعية) من قبل العلماء المسلمين خلال فترة القرن السادس والسابع والثامن الميلادي، حينها أنبثق النظام المصرفي التقليدي (الربوي) حيث ان هذا النظام توسع حتى تجاوز القارة الاوربية ليصنع ظهوره الاول في البلدان الاسلامية (٥) . ونتيجة فقدان العالم الاسلامي قدرته وحيويته التقنية والاقتصادية نتيجة لعدد من الظروف التاريخية ، فقد حلت النظم الغربية محل عدد من النظم الاسلامية ومنها الوساطة المالية، لكن مع استقلال البلدان الاسلامية بعثت الفعاليات الاسلامية وظهرت الرغبة لاعادة معظم النظم المفقودة، ومنها النظام المالي الاسلامي شيئا فشيئا (٦) .

المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الحديثة للصيرفة الإسلامية وفيها ابتدأ تطورها مع انشاء مصرف الادخار في مصر المعروف بمصرف (ميت عمر) عام (١٩٦٣) في مدينة الدهليقية^(٧)، ثم تلا ذلك انشاء مصرف ناصر الاجتماعي الذي يعد اول مصرف يشير في قانون انشائه الى عدم التعاطي بالفائدة المصرفية اخذاً وعطاءً، علما ان طبيعة معاملات هذا المصرف كانت تتركز في النشاط الاجتماعي وليس المصرفي اساساً، ولقد ظهر الاهتمام الحقيقي بإنشاء مصارف اسلامية تعمل طبقاً لاحكام الشريعة الإسلامية في توصيات مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في مدينة جدة في السعودية عام (١٩٧٢) والذي نص على اهمية انشاء مصرف اسلامي دولي يعني بتلبية حاجة هذه الدول من منتجات الصيرفة الإسلامية، وكان نتاج ذلك اعداد اتفاقية انشاء المصرف الإسلامي للتنمية عام (١٩٧٤)، والذي باشر اعماله في عام (١٩٧٧)^(٨). واعقب المصرف الإسلامي للتنمية، انشاء مصرف دبي الإسلامي عام (١٩٧٥) ليصبح اول مصرف اسلامي يتعامل به الافراد والشركات ويعمل طبقاً لاحكام الشريعة الإسلامية^(٩). واستمرت وتيرة الانتشار والتطور للمصارف الإسلامية حيث وصل عدد المصارف الإسلامية في عقد السبعينات من القرن الماضي الى (٢٥) مصرفاً اسلامياً ثم ارتفع في عقد الثمانينات الى (١٠٠) مصرف اسلامي، وفي نهاية عقد التسعينات الى (١٩٢) مصرفاً اسلامياً موزعة في ٣٤ دولة^(١٠). وتشير احصائية ظهرت في عام ٢٠٠٦ الى ان عدد المصارف الإسلامية اصبح (٣٧٦) مصرفاً اسلامياً، وتدير اجمالي اصول (٤٤٢) مليار دولار^(١١)، ثم زاد العدد في عام ٢٠٠٨ الى مايقارب الى (٤٥٠) مصرفاً اسلامياً، يتركز ٤٠% منها بالدول العربية و باجمالي اصول يزيد عن ٧٠٠ مليار دولار^(١٢) وقد اسهم النمو المتواصل للمصارف الإسلامية وانتشارها في غير مراكزها التقليدية الى زيادة حجم الاموال المدارة من قبلها فقد وصلت الى نحو (٨٠٠) مليار دولار في عام ٢٠٠٨^(١٣). ثم ازداد اجمالي الأصول المدارة من قبل المصارف الإسلامية الى نحو تريليون دولار في عام ٢٠١٠^(١٤) بنسبة زيادة تصل الى نحو ٦٠% قياساً بعام ٢٠٠٦، وتعكس هذه الزيادة الرغبة في الاقبال على منتجات الصيرفة الإسلامية ولا سيما بعد الازمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨. ولم يقتصر انشاء وتوسيع قاعدة المصارف الإسلامية على الدول العربية فقط بل تعداها ليشمل مختلف انحاء العالم بما فيها امريكا واوروبا، فنلاحظ في امريكا حيث عينت وزارة الخزانة الأمريكية في عام (٢٠٠٤) عالم دين مسلم ليكون المستشار المالي للمصارف الإسلامية العاملة في امريكا^(١٥). وكنتيجة للتركزات السكانية الإسلامية الممتدة من الولايات المتحدة الى جنوب افريقيا ولاسيما في اوربا وجنوب شرق اسيا (ماليزيا واندونيسيا) ومع ارتفاع عدد المسلمين في العالم الى (١,٣) مليار مسلم اي ١٠% من سكان العالم، فان عدد من المصارف والمؤسسات المصرفية التقليدية الغربية ذات النفل العالي كمجموعة citibank و vbs ومصرف ABN MRO ومصرف Barcloys Bank عملت على ادخال كثير من أنشطة المصارف الإسلامية ضمن اعمالها من خلال فتح نوافذ واقسام للصيرفة الإسلامية، بل ان بعض المؤسسات قد اسس مصارفاً إسلامية منفصلة عنها ومملوكة لها بالكامل، وانتشرت في حدود (٥٠) دولة حول العالم استناداً الى بيانات صندوق النقد الدولي، كذلك نلاحظ ان بعض مراكز الابحاث والجامعات في اوربا وامريكا بادرت بانشاء اقسام بها لابحاث ودراسات الاقتصاد الإسلامي وقواعد الصيرفة الإسلامية مثل جامعة هارفرد والسوربون واكسفورد وبيرمنجهام وجامعة الازهر^(١٦). ونلاحظ في بريطانيا والتي هي في مقدمة الدول الأوروبية التي سمحت بظهور النظام المصرفي الإسلامي في تعاملاتها، وذلك بدخول المصارف البريطانية على خط الصيرفة الإسلامية حيث فتح اكبر المصارف البريطانية وثاني اكبر المصارف الأوروبية وخامس اكبر مصرف في العالم وهو مصرف R.B.S، نوافذ إسلامية من خلال فروعها في الشرق الاوسط في العاصمة البحرينية المنامة، ويوجد في بريطانيا (حسب احصائية ٢٠٠٤) نحو (٢٢) مصرفاً يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، منها ٥ مؤسسات مصرفية لاتتعامل الا في خدمات مصرفية تتفق واحكام الشريعة الإسلامية وهي: مصرف لندن والشرق الاوسط وبيت التمويل الأوروبي ومصرف الاستثمار الإسلامي الأوروبي (EIB) ومصرف Gatehouse Bank التابع لبيت الاوراق المالية الإسلامية الكويتي، والمصرف البريطاني IBB والذي انشأ في عام (٢٠٠٤)^(١٧).



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

ثانيا : مفهوم الصيرفة الاسلامية

ان مفهوم المصرف الاسلامي يمكن التعرف عليه من خلال تعريف عدة تميز في الوقت نفسه بين المصرف الاسلامي والمصرف اللاربوي الذي لا يتعامل بالفائدة اخذاً أو إعطاءً، فمثلاً نلاحظ تعريف (الشراح والشريف)^(١٨) اللذين عرفا المصرف الاسلامي بأنه "كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم يبحث عن ربح حلال لتخرج منه قنوات تجسد الاسس الجوهرية للاقتصاد الاسلامي". اما العجلوني^(١٩) فقد عرف المصرف الاسلامي بأنه "مؤسسة مالية ونقدية تقوم بالاعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار احكام الشريعة الاسلامية السمحة" وكذلك فقد عرف "عبد الرزاق الهيتي"^(٢٠) المصرف الاسلامي بأنه (مؤسسة مالية مصرفية، تزاول اعمالها وفق احكام الشريعة الاسلامية). وايضا فقد عرف (العزاوي وخميس)^(٢١)، المصرف الاسلامي بأنه (مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية واستثمار الاموال في ضوء الشريعة الاسلامية بهدف تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ورفع مستوى معيشة المجتمع).

ومن خلال ما ذكر آنفاً من التعاريف يمكن القول بان المصرف الاسلامي هو: (مؤسسة مالية ونقدية تقوم بتجميع المدخرات من اصحابها وتوجيهها نحو اوجه الاستثمار الحقيقية استناداً الى مبادئ الشريعة الاسلامية بكل جوانبها وعدم التعامل بالفائدة اخذاً وإعطاءً، خدمة لمصلحة المجتمع وتحقيقاً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية).

ثالثاً: فلسفة المصارف الاسلامية

ان فلسفة المصارف الاسلامية هي تطبيق الشريعة الاسلامية في المعاملات الاقتصادية المالية والمصرفية بحيث يوجد ارتباط وثيق بين الدين والعمل المصرفي لتلك المؤسسات، فهي لاتعامل بالفائدة المصرفية اخذاً وإعطاءً كما انها لاتعامل بالسلع المحرمة شرعاً ولديها رسالة لتعزيز او اصر التراحم والترابط وتحقيق التكافل والتضامن بين ابناء المجتمع^(٢٢) فضلاً عن العمل بقاعدة الغنم بالغرم، اي ان المال لا يكون غانماً الا اذا تحمل المخاطر، من خلال المشاركة في استثمار مالديها من مدخرات على وفق احكام الشريعة الاسلامية والتي ينتج عنها تحمل المصارف الاسلامية للخسارة او الربح، لذلك فإن علاقة المودعين والمستثمرين مع المصارف الاسلامية هي علاقة مشاركة وليست علاقة دانن ومدين، كما هي الحال بالمصارف التقليدية. وتشمل القاعدة الفلسفية للمصارف الاسلامية تحقيق العدالة الاجتماعية والاحسان وتدعو الى الاهتمام بالذين لا يملكون الوسائل التي تمكنهم من استغلال الفرص الاقتصادية حولهم، بسبب ذلك تتضمن المصارف الاسلامية في عملياتها تلك الجوانب الاجتماعية التي جانب الممارسات المصرفية الاعتيادية^(٢٣) ان تحريم الربا وتحليل التجارة، كما ورد في الاية الكريمة^(٢٤) (واحل الله البيع وحرم الربوا)، يدفع الانشطة المالية في الاقتصاد الاسلامي نحو الاعمال التي تساندها الاصول، ويعني ذلك ان كل المعاملات المالية يجب ان تمثل معاملات حقيقية او بيع سلع وخدمات أو منافع.

وينبع مما تقدم عن فلسفة المصارف الاسلامية مجموعة من المبادئ الرئيسية للنظام المصرفي الاسلامي اهمها ما يأتي:

- ١- اجتناب الربا (الفائدة)^(٢٥)، فقد تبين من فلسفة المصارف الاسلامية المبنية على اسس وقواعد الشريعة الاسلامية ان الربا (الفائدة) محرمة في تعاملات المصارف الاسلامية وهذا التحريم مستند الى الاية الكريمة^(٢٦) (يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين، فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وأن تبتم فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون).
- ٢- اجتناب الغرر: وهو من المبادئ الرئيسية التي تنبع من فلسفة المصارف الاسلامية، اما الغرر في اللغة فهو اسم مصدر من التغيرير بمعنى تعريض المرء للتهلكة اما الاصطلاح الشرعي، فقد اتفق على انه (كل بيع مجهول العاقبة) اي ان يدخل الرجل في معاملة وهو يجهل عاقبتها في الثمن او الجهالة في السلعة نفسها التي يشتريها - او الجهالة في الاصل - او في صفات السلعة^(٢٧).



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

٣- اجتناب الميسر (القمار)^(٢٨): وتعني ان يراهن المرء بماله، او بجزء من ثروته، وقد يحقق المبلغ المخاطر به مبالغ ضخمة من المال او يخسره او يبده، ومايعزز هذا الكلام في تحريم المغامرة أو الميسر، الآية الكريمة^(٢٩) (يا ايها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلم رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون). وكذلك الآية الكريمة^(٣٠) (انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلوة فهل انتم منتهون) .

٤- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:- حيث تحاول المصارف الاسلامية تصحيح وظيفة راس المال كخادم لمصالح المجتمع، وليس سيداً يتحكم فيه، وبمعنى اخر، الحد من شراسة راس المال بأسلوب علمي، ومحاولة ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية^(٣١) .

رابعا : مصادر الأموال وصيغ الاستخدام في المصارف الاسلامية

أ- مصادر اموال المصارف الاسلامية: وتتألف من مصدرين هما المصادر الذاتية (الداخلية) والمصادر الخارجية .

١- المصادر الذاتية (الداخلية) لأموال المصرف الاسلامي :

- راس المال المدفوع: اذ يعد المصرف ابتداءً شركة ولكل شركة رأس مال محدد هو قيمة الاموال التي يشارك فيها المساهمون في المصرف وقد يكون هؤلاء المساهمون اشخاص طبيعيين او اعتباريين ويمثل رأس المال المدفوع مجموع الاسهم المكتتب بها مضموراً في قيمة السهم الاسمية، والسهم الواحد هو اداة تمثل حصة في حق مالي، وهو سند الملكية^(٣٢) .

- الاحتياطات: وتقتطع من نصيب المساهمين وتتكون من الارباح او فائض الاموال من اجل تدعيم وتقوية المركز المالي للمصرف، وتوجد أنواع عدة من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، وهي بذلك تكون احدى مصادر التمويل الذاتية للمصرف الاسلامي^(٣٣) .

- الارباح المحتجزة: وتعد مصدراً مهماً من مصادر التمويل الذاتية، وتعرف بأنها جزء من حقوق الملكية الذي يستمده المصرف من ممارسة عملياته المربحة، وتمثل في المتبقي من ارباح السنة الماضية بعد تجنب الاحتياطات المختلفة والتوزيعات المقررة^(٣٤) . وهي تمثل ارباحاً كان يجب ان توزع على المساهمين.

٢- المصادر الخارجية لأموال المصارف الاسلامية:

وتعد المصدر الرئيسي لأموال المصرف الاسلامي، والذي يعتمد عليه في توظيف الاموال واستثمارها وفق مختلف الصيغ، وهي تتشابه من حيث الشكل مع المصارف التقليدية، لكن الهدف يختلف، وأهمها^(٣٥) :

- الودائع تحت الطلب (الودائع الجارية): وهي الاموال التي يضعها الافراد والمؤسسات لدى المصارف الاسلامية، حيث تتعهد الأخيرة بردها عند الطلب، ويفتح المصرف الاسلامي لهذه الاموال حسابات جارية لأجراء مختلف العمليات عليها مثل مخاطبات السحب والتحويل لقاء أجر او عمولة يتلقاها المصرف نظير ادارته لها، فهي لا تختلف عن نظيرتها في المصارف التقليدية من خلال انها لاتدر أي عائد^(٣٦) .

- الودائع الاستثمارية أو حسابات الاستثمار: وهي الاموال التي يودعها اصحابها لدى المصارف الاسلامية بقصد الحصول على عائد نتيجة قيام المصرف الاسلامي باستثمار تلك الاموال، وبذلك فإن هذا النوع من الودائع يخضع للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، ولايجوز لصاحب هذا النوع من الودائع السحب منها قبل انتهاء الأجل، الا بأخطار مسبق، وان كان قبل الأجل فان المودع سوف يخسر حقه بالمطالبة بالارباح الناجمة عن استثمارها قبل انتهاء الأجل^(٣٧) .



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

- وهناك نوعين من الودائع الاستثمارية او حسابات الاستثمار لدى المصارف الاسلامية، هما^(٣٨):
- حسابات الاستثمار العام: وتسمى بالودائع الاستثمارية المطلقة او العامة.
 - حسابات الاستثمار المخصص: وتدعى بالودائع الاستثمارية المحددة او المقيدة .
 - الودائع الادخارية أو حسابات التوفير: تلتقي هذه الودائع مع الودائع الجارية من ناحية السحب عليها متى ماشاء المودع، ومن جهة اخرى فأنها تلتقي مع الودائع الاستثمارية (الثابتة) في امكانية دخولها في مجال المضاربة، لذلك فان هذه الودائع تجمع بين خصائص الودائع تحت الطلب من حيث القدرة على السحب وبين الودائع الاستثمارية من حيث الحصول على عائد.
 - أرصدة تغطية خدمات الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية وخطابات الضمان: وهي من مصادر الاموال الخارجية للمصرف الاسلامي، حيث تشترط المصارف الاسلامية عند تقديم هذه الخدمات ان يقوم الزبون بايداع قيمة الاعتماد او الكفالة او الضمان كغطاء لالتزامات المصرف تجاه الاخرين عن الخدمات.
 - موارد صناديق الزكاة والهبات والتبرعات، التي يقطوعها المصرف من ناتج اعماله ومن ناتج استثمارات زبانه فيه فضلا عن الافراد الاخرين من غير زبائن المصرف^(٣٩).
- ب- صيغ استخدام الاموال في المصارف الاسلامية أن عملية التوظيف والتمويل الاسلامية تتم من خلال تقديم مجموعة من المنتجات المصرفية، وهي:
- ١- المضاربة^(٤٠): وهي نوع من المشاركة او المزاججة بين رأس المال والعمل، وهي بذلك تجمع بين من يملك المال وبين من لا يملكه ويقدر على العمل، حيث يقدم المصرف التمويل اللازم كلياً او جزئياً لمشروع ما، بينما يقوم (المضارب) بالعمل والادارة وتقديم خبرته لهذا المشروع على اساس المشاركة في الربح وفق نسبة يتم الاتفاق عليها اما الخسارة فتقع على المصرف لوحده الا اذا كان المضارب مقصراً. والمضاربة تعني الضرب في الارض اي السير فيها وقد جاء في الاية الكريمة^(٤١) (واخرون يضرّبون في الارض يبتغون من فضل الله).
 - ٢- المشاركة: وفق هذه الصيغة يقدم المصرف حصة في اجمالي التمويل اللازم لتنفيذ عملية او مشروع او صفقة معينة على ان يقدم الشريك الاخر (طالب التمويل من المصرف) الحصة المكملة لاجمالي التمويل، فضلا عن قيام الشريك (طالب التمويل) بأدارة عملية المشاركة والاشراف عليها، وبذلك تكون حصته متضمنة حصة في التمويل الاجمالي، فضلا عن الى حصة العمل والخبرة والادارة، ويتفق المصرف مع الشريك على توزيع الارباح المتوقعة بينهما على اساس حصول المصرف على حصة مقابل تمويله، ويحصل الشريك على حصة مقابل تمويله وعمله وادارته للمشروع، اما في حالة الخسارة فإنه يتحمل كل طرف الخسارة حسب حصته من رأس المال، ويكفي الشريك مافقده من جهد وعمل مبذول دون الحصول على مقابل، ذلك لعدم وجود ارباح^(٤٢).
 - ٣- المرابحة: وهي من صيغ التوظيف لأموال المصرف الاسلامي وبموجبها يطلب الزبون من المصرف شراء سلعة معينة بمواصفات محددة، فيقوم المصرف بشرائها ويضيف عليها هامش الربح ثم بيعها له، ويكون السداد خلال مدة محددة مسبقاً، اما دفعة واحدة او على شكل دفعات (بالتقسيط)، والتمويل بالمرابحة عادة مايكون قصير الأجل، وتوظف فيه المصارف الاسلامية فائض السيولة الموجود لديها^(٤٣).
 - ومن الجدير بالذكر أن صيغة المرابحة تحتل المرتبة الاولى من بين أساليب الاستثمار التي اعتمدت عليها غالبية المصارف الاسلامية، حيث تصل نسبتها الى (٨٥-٩٠%) من مجمل تلك الاستثمارات، والسبب في ذلك هو ارتفاع عامل الضمان فيها وانخفاض درجة المخاطرة^(٤٤).
 - ٤- المتاجرة: تعد المتاجرة من ادوات الاستثمار في المصارف الاسلامية، وهي من صيغ التوظيف المباشر لأموال المصرف الاسلامي، حيث تهدف الى تحقيق هامش ربح محدد، ونظراً لأن المصارف التقليدية تقوم بالتمويل على اساس الفائدة، فان المصارف الاسلامية تقوم بالتمويل على اساس هامش الربح، والمتاجرة في جزء كبير منها تتضمن المرابحة، ولكنها تختلف عنها في صور اخرى، مثل البيع بالتقسيط وبيع السلم والبيع التأجيري، وجميع هذه البيوع تعرف ببيوع الأجل^(٤٥) وهي ليست محرمة شرعاً.



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

- ٥- المزارعة: وهي من صيغ التوظيف لأموال المصارف الإسلامية والتي عن طريقها لا يتم تحقيق الربح فقط وإنما الاسهام في التنمية الزراعية أيضاً، والمزارعة هي استئجار ببعض الناتج تتضمن تملك منفعة بعوض، فهي عقد أجرة، إلا أنها تختلف عنه في أن العائد غير محدد سلفاً، كقيمة أو وزن أو مكيل، وإن كان محدد كحصاة أو نسبة.
- ٦- المساقاة: إن عقد المساقاة يقوم على اصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجر، بجزء مما يخرج من ثمرها. وهي عقد شركة بين مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه على أن يقوم الأخير بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة في نظير جزء شائع متفق عليه من القلة.
- ٧- المغارسة: وهي من صيغ التوظيف لأموال المصارف الإسلامية التي تتيح لها تحقيق الأرباح، والمغارسة عقد على تعمير الأرض بالشجر بقدر معلوم كالأجرة، وهي إن يدفع الرجل أرضه لمن يغرّس فيها شجراً بعوض معلوم لمدة معلومة على أن يكون الثمار بينهما^(٤٦).
- ٨- الاستصناع: يعبر المصرف الإسلامي من خلال هذه الصيغة عن رغبته في استصناع السلعة (طلب صناعتها من الصانع) ويتم تحديد السلعة وثنائها ووقت تسليمها في (عقد الاستصناع)، حيث يدفع المصرف ثمن السلعة معجلاً ثم يحصل على السلعة، بعدها يقوم المصرف من خلال علاقاته الواسعة مع الصناعيين والتجار ببيع هذه السلعة بثمن عاجل أو آجل^(٤٧).

ت- الخدمات المصرفية في مجال استخدام اموال المصارف الإسلامية:

- اعمال الصرف والتعامل في العملات الأجنبية: وتعد هذه الخدمة من الخدمات المهمة التي يقدمها المصرف الإسلامي لزيائنه ولا سيما في مجال الاعتمادات المستندية وتسديد الالتزامات المالية بالعملات المختلفة للمصارف الخارجية، حيث يتم بيع وشراء العملة فوراً وتسديدها للمراسل في حالة الاعتمادات المستندية، أو تسليمها للمتعامل في حالة البيع النقدي، وتحصل المصارف الإسلامية مقابل ذلك على اجر مقابل تحويل العملات للخارج^(٤٨).
- الاعتمادات المستندية: وتعرف بأنها طلب يتقدم به المتعامل من اجل سداد ثمن مشتريات بضائع من الخارج، يقوم المصرف بموجبه عن طريق المراسلين بسداد القيمة بالعملة المطلوب السداد بها^(٤٩).
- خطابات الضمان (الكفالة): يعرف خطاب الضمان بأنه تعهد كتابي يصدر من المصرف بناء على طلب المتعامل بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتسجيل بمجرد ان يطلب المستفيد ذلك من المصرف خلال مدة محددة ويجوز امتداد الضمان لمدة اخرى وذلك قبل انتهاء المدة الاولى.
- صناديق الاستثمار: وهي عبارة عن وعاء مالي يأخذ عادة شكل شركة مستقلة عن المصرف الذي انشأها حيث تقوم بتجميع مدخرات المشاركين في هذا الصندوق من أفراد وشركات وهيئات ويتم استثمار هذه الاموال في الاوراق المالية، أو بعض الموجودات العينية بهدف اتاحة الفرصة للمستثمرين للمشاركة جماعياً في نتائج اعمال الصندوق، ويتم ادارته من قبل المصرف مقابل اتعاب محددة أو نسبة من الأرباح المتحققة^(٥٠).



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

المبحث الثاني / الإطار المفاهيمي والسببي لازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨

تعد دراسة الازمات الاقتصادية في الوقت الحاضر من اهم الدراسات التي تلقى اهتماماً واسعاً من قبل المهتمين بالاستقرار الاقتصادي وبالأخص الازمات المالية التي اصبحت تشكل تهديداً كبيراً للاستقرار الاقتصادي ككل لذلك فإن الازمات المالية احتلت المراكز الأولى من بين الدراسات والبحوث المعنية بكيفية الوصول الى الاستقرار المالي، لأن الاستقرار المالي يمثل الصورة الاوضح للاستقرار الاقتصادي من خلال ارتباط اغلب الأنشطة الاقتصادية الحقيقية في الوقت الحاضر بأسواق المال والتي سرعان ما تصاب بأي اختلال لينعكس تلقائياً على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى بحكم الارتباط بين القطاعين المالي والحقيقي.

اولاً: مفهوم الازمة المالية

كما هو معلوم فإن هناك فرق بين الازمة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد العيني (الحقيقي)، وبين الازمة المالية على مستوى الاقتصاد المالي ، حيث ان الازمة الاقتصادية بشكل عام تعرف بأنها^(٥١) (الانقطاع المفاجيء في مسيرة المنظومة الاقتصادية مما يهدد سلامة الاداء المعتاد وبعد الازمة عن التناقضات القائمة بين الطبقات الاجتماعية وبين قيم التبادل)، اما بالنسبة لمفهوم الازمة المالية فقد عرفت بانها^(٥٢) (وقوع خلل خطير ومفاجئ نسبياً يضرب السلوك المعتاد للمنظومة المالية، ويتضمن اخطاراً وتهديدات مباشرة وكبيرة للدولة والمنظمات والافراد وجميع اصحاب المصالح)، كذلك فقد عرفت الازمة المالية على انها^(٥٣) (الحالة التي تتحرك فيها المتغيرات المالية مثل اسعار الاسهم واسعار صرف العملات باتجاه واحد صعوداً او نزولاً وغالباً ما تكون باتجاه معاكس للتوقعات السابقة لها وقد تمتد لمدة طويلة من الزمن) .

ثانياً: بدايات نشو الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨

لقد كانت المصارف الامريكية تقوم بتمويل عمليات الاقراض بنظام الرهن العقاري ويتم التمويل من حصيلة ايداعات زبائنها لديها، اي ان حجم التمويل العقاري كان محدوداً بمقدار مدى ما يتوافر لدى تلك المصارف من سيولة مصدرها زبائنها المودعون وهو ما يسمى ب (Traditional model). وفي ظل هذا النظام خضعت اسواق الرهن العقاري لدرجة عالية من التنظيم وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة جهات الاقراض المتخصصة، وقد وضعت القواعد التنظيمية حدوداً قصوى لاسعار الفائدة وحدوداً للقروض العقارية وفترات السداد واسفرت هذه القواعد التنظيمية عن ترشيد استخدام الائتمان في اسواق الرهن العقاري، ولكن مع تأثيرات العولمة المالية تزايدت عمليات تحرير اسواق التمويل العقاري من خلال الالغاء التدريجي للقيود على اسعار الفائدة ، وبدأت تنشأ وتتزايد قوة ما يسمى بالسوق الثانوية للرهن العقاري التي خلقت سهولة ومرونة كبيرة في تمويل القروض العقارية عن طريق اسواق رأس المال، وتعمقت العلاقة بين سوق النقد المتمثلة في المصارف وسوق رأس المال، ومع نمو نشاط التوريق (securitization) والمشتقات المالية، كل ذلك ادى الى تشجيع عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى على دخول سوق الرهن العقاري. وتحركت عدة مصارف تجاه استخدام مصدر اضافي لزيادة السيولة من خلال اصدار السندات لغرض تمويل اضافي للرهن العقاري وهو ما يطلق عليه (sub prime model) والذي يتلخص في سندات اقراض عقاري تمويل المصارف ، والتي بدورها تقدم القروض من المصدر الجديد الى زبائنها من الملاك الجدد للعقارات الذين بدورهم يقوموا بدفع اقساط السداد الى المصارف التي تقوم بدورها بسداد السندات لتعظيم عائدتهم مستنديين على نظام تأمين وضمن تلك السندات ، وهذا النموذج اتاح زيادة هائلة في السيولة ووفرة غير مسبوقه فيما اطلق عليه الاقتصاد الجديد او الاقتصاد الافتراضي ، مما ادى الى شدة المنافسة بين المصارف لجذب الزبائن الراغبين بشراء منازل لهم.^(٥٤)

المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

لقد شجع هذا الامر المصارف على التماذي في تقديم القروض لشراء العقارات فتراجعت معايير الجودة الائتمانية بين قيمة العقار وقيمة القرض وثبات دخل الزبون وملاءمته مع قيمة القسط الشهري، وكذلك فقد لجأت المصارف الى شركات التأمين لتغطي مخاطر عدم السداد كبديل للهوامش الائتمانية، وبالتالي عندما حدث التوقف عن الدفع انتقلت الأزمة الى قطاع التأمين أيضا إضافة الى القطاع المالي والمصرفي.^(٥٥) فضلا عن ذلك يمكن القول ان هذه المصارف اصبحت مهددة بالافلاس، نظرا لكون قروضها غير مغطاة بنسبة معقولة من الضمانات، لا سيما وان راس مال المصارف يتسم بكونه يشكل قاعدة ضعيفة وهشة في مواجهة الازمات مقارنة بحجم الودائع لدى هذه المصارف، وبالتالي فقد ادى هذا الى تراجع اعمال المصارف والمؤسسات المالية بالإضافة الى المخاوف التي ترسخت لدى المتعاملين مع هذه المصارف والمؤسسات من اجل تأجيل معاملاتهم معها الى حين استقرار الاوضاع المالية.^(٥٦) وكنتيجة لاقبال المصارف والمؤسسات على منح الائتمانات العقارية المصنفة بدرجة مخاطرة عالية، فقد ادت هذه العملية الى ارتفاع حالات عدم السداد للتمويل خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٧) حيث بلغت كمتوسط (١٦% - ٢٠%) من اجمال التمويل العقاري، ومن خلال معرفة ان معدل سعر الفائدة على هذه القروض لايزيد عن ربع هذا المتوسط، اي ان الخسارة واقعة لامحالة للجهات المانحة للتمويل العقاري، علما ان نسبة الحجز على الضمانات قد بلغت (٩%) كمتوسط عام (٢٠٠٠) ارتفعت خلال عام (٢٠٠٨) الى نحو (٤٠%) على القروض العقارية ذات اسعار الفائدة المعومة.^(٥٧)

ومن الجدير بالذكر فانه في عام (٢٠٠٣) عندما بدا يظهر انتعاش ضعيف في الاقتصاد الامريكي (ما بعد ازمة الاسهم الامريكية عام ٢٠٠١)، بدأ مصرف الاحتياطي الامريكي الفدرالي بتخفيض اسعار الفائدة حتى وصل سعر الفائدة على الاموال الفدرالية (اي سعر الاقراض بين المصارف)، الى (١%) في صيف (٢٠٠٣) وهو ادنى سعر من نوعه خلال الخمسين سنة الماضية، وقد تبع سعر الفائدة على الرهون العقارية سعر الفائدة على الاموال الفدرالية، بحيث وصل الى (٥.٢٥%) على الرهون العقارية ذات الثلاثين عاما (وهو الادنى أيضا خلال الخمسين سنة الماضية). وقد غدت هذه الانخفاضات الكبيرة وغير العادية الارتفاعات المتتالية في اسعار العقارات بين الربع الاخير من عام ٢٠٠٢ والربع الاخير من عام ٢٠٠٦، بحيث زادت الاسعار الحقيقية بمعدل (٣١.٦%) وبمعدل سنوي يصل الى (٧١%) سنويا، وقد حفز الارتفاع المتواصل في اسعار العقارات الى انشاءات عقارية اكثر بحيث وصلت في عام ٢٠٠٥ الى (٢.٠٧٠) مليون وحدة، وهو يزيد عن ٥٠% عما كان عليه في الاعوام التي سبقت الفقاعة.^(٥٨)

وبتضافر كل ما ذكر من عوامل تماذي المصارف والمؤسسات المالية في منح الائتمان العقاري لذوي القدرة المحدودة على السداد، وكذلك تحركات اسعار الفائدة نحو الانخفاض وغيرها من العوامل، وصلت قيمة العقارات الى اعلى مستويات الاسعار كنتيجة لعمليات المضاربة وبيع الرهون والديون المشكوك فيها الى شركات التأمين والمضاربين، وبالتالي عندما توقف اصحاب العقارات عن تسديد مستحقات القروض الممنوحة لهم، ادى ذلك الى احتجاز العقارات من قبل المصارف والمؤسسات وبيعها، وهو ما ادى الى انخفاض قيمتها بسبب زيادة العرض عل الطلب بصورة اطلق عليها بـ (انفجار فقاعة الرهن العقاري).^(٥٩)

عليه فانه عندما تنخفض اسعار العقارات فان العوائل (اصحاب هذه العقارات) التي لاتسمح دخولها بتسديد الاقساط والفوائد، لاتستطيع في تلك الحالة اللجوء الى مايسمى اعادة التمويل (Refinancing)، لان سعر العقار لايعطي كلفة الاقساط والفوائد، حيث لايمكن بيع العقار الى مقترض جديد بسبب التهاوي المستمر لاسعار العقارات، مما ادى الى اتساع ظاهرة احتجاز العقارات.



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

ثالثاً: انتقال الازمة المالية من الرهون العقارية الى المؤسسات المالية:-

ان عدم قدرة المصارف على تقديم قروض او تحفظها الشديد بسبب المخاطرة، وكذلك ترددها عن الاستمرار في استيعاب الموجودات المالية، ادى الى تقليص تدفق السيولة نحو القطاع الحقيقي وادى في نفس الوقت الى انهيار مزيد من مؤسسات السوق المالية ذاتها، مما عجل في انتشار الازمة وتزايد الصعوبة امام الحكومات في محاولة السيطرة عليها.^(١٠)

كما نلاحظ في هذا الشأن انه نتيجة لانخفاض السيولة لدى المصارف بسبب عدم قدرتها على استرجاع او تاخير سداد المقترضين لاقساط الدين المترتبة بذمتهم لهذه المصارف، فقد اجبرت هذه المصارف على ان تبيع هذه الرهونات الى المؤسسات المالية وشركات التأمين ، وهو ما يفسر لنا انتقال الازمة من السوق العقارية الى المؤسسات المالية بسبب مايسمى (توريق الرهون العقارية) ، وهذا يعني اصدار المصارف اوراقا مالية او اسهما في ملكية عائد مجموعة متماثلة من القروض العقارية تتيح لمن يشتريها ان ينال حصة منها ، وان يتحمل بالتالي جزءاً من مخاطرها (التعثر مثلاً). وتجدر الاشارة الى ان القروض العقارية تمثل اصلا ماليا يدر عاندا (اقساط القروض) للمصرف او للصندوق الاستثماري الذي يملكها، وان اوراق الرهون العقارية هي بالتالي اصول مشتقة، اي شكل من اشكال المشتقات المالية ، وبمعنى اخر لكي تتخلص الشركات العقارية من الديون العقارية الرديئة، قامت بتجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة، واعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الاخرى، لتقوم الاخيرة بتجميع اقساط القروض من المدينين، وكانت بعض المؤسسات المالية العملاقة مثل (Fannie Mac) و(Freddy Mac) و(Ginnie Mac)، تضمن حقوق مشتري اوراق الرهون العقارية في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨ ، وقد سبق الذكر ان حجم تلك الرهون يبلغ (١٢ تريليون دولار) ، وبالتاكيد ادى انفجار الفقاعة العقارية الى تدهور قيمة اسهمها بشكل كبير ، ففي يوم ٢٠٠٨/٩/٨ اعلنت الحكومة الامريكية وضع يدها على الشركات المذكورة لحماية قيمة العقارات ككل ووضعت ٢٠٠ مليار دولار كضمانة لها.^(١١)

رابعاً: الاسباب الحقيقية للازمة من منظور اسلامي:^(١٢)

يمكن ان ندرج في هذا المجال ثلاث اسباب للازمة هي :

- ١- التعامل بالفائدة ، الذي يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة المعروفة لتصبح سلعة (النقود تلد النقود)^(١٣) وهذا امر منافي للتعاليم السماوية وحتى لكبار الفلاسفة والمفكرين امثال (ارسطو) Aristo وبرودون Proudhon حيث ان سعر الفائدة يتضمن اثارا سلبية نتيجة التعامل به، وهي :
 - التباين الشديد (الانفصام) بين الاصول العينية والاصول المالية .
 - الزيادة في الديون بوتيرة اعلى من الزيادة في الانتاج .
 - خدمة الدين تتزايد بوتيرة اعلى من الزيادة في الدخول .
- الية عمل هذا النظام لا يمكن ان تستمر مما يعجل بحركة اصلاحية تؤدي الى تقليص الفجوة بين الاقتصاد المالي والنقدي من جهة والاقتصاد الحقيقي من جهة اخرى، حيث يكون الثمن باهضا على الاقتصاد القومي وعلى القدرة الشرائية للمواطن البسيط .

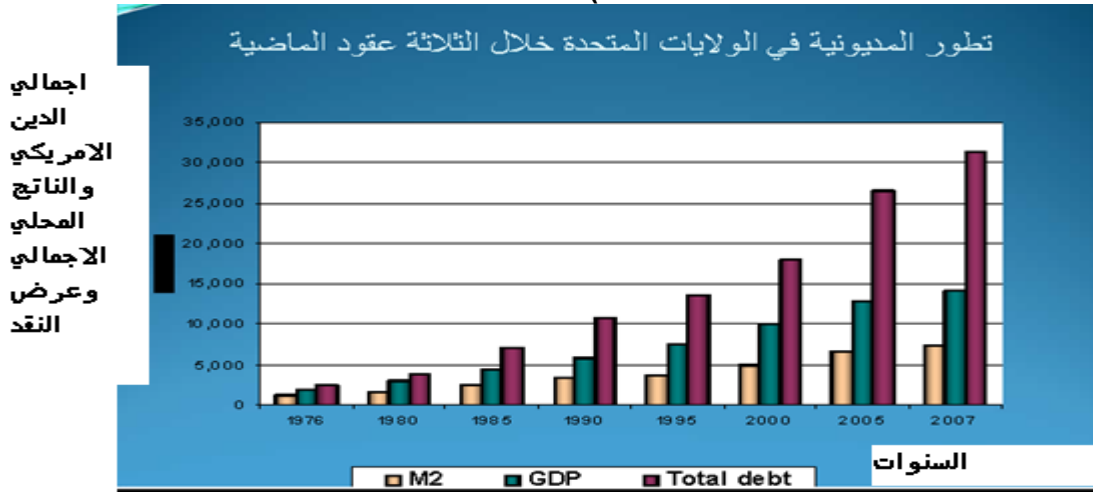
المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

- النتيجة، انكماش فتضخم ففساد لأن اثار الازمة تبدأ بصورة اعراض انكماشية ثم باتباع الحركات الاصلاحية بانقاذ الاقتصاد تتحول هذه الحركة الى موجات تضخمية تؤثر سلبا في القدرة الشرائية للمواطن ومن ثم استمرار التدني في القدرة الشرائية تتسع الفجوة بين الانتاج والقدرة الشرائية فينتج عن ذلك وصول الاقتصاد الى حالة الكساد . ان تحريم الفائدة في الاديان السماوية كافة ، يعني اساسا انه لايمكن ان يتحقق كسب دون مشاركة في المخاطر ، مما يعني انه اذا اراد احدهم الحصول على عائد، فعليه ان يتحمل الخسارة ايضا اذا وقعت، ان مبدأ ((لاكسب دون مخاطرة)) مبدأ فقهي اساسي في الشريعة الاسلامية وقاعدة معيارية للعدل، فالالتزام بتحمل الخسارة المحتملة يمكن ان يدفع المستثمرين الى توخي المزيد من الحرص في الاستثمار ويمكن ان يساعد ذلك في ازالة الخطر الاخلاقي المترافق مع المكاسب الخالية من المخاطر على الاستثمارات المالية، ومن ثم يدخل مزيدا من الانضباط على النظام المالي. ان نظام الفائدة يعد عنصرا رئيسا لنشوء الظلم، واذا امكن ان يستبدل بها الية راسمالية واستثمارية مشاركة في المخاطر ، فان ذلك سيساعد في حل العديد من العطل الاجتماعية والاقتصادية، وثمة الكثير من المنافع التي يمكن ان تستمد من تحريم الفائدة، منها ادخال بعد اخلاقي في النظام المالي الى جانب مزيد من العدالة والانضباط في السوق لجعل النظام المالي اكثر عدالة واكثر استقرارا^(١٤) ، وكذلك فان المجازفات على العملات في اسواق النقد الدولية ، حيث ان لكل معاملة حقيقية يقابلها حوالي (٥٠) معاملة نقدية ومئات المعاملات المالية في البورصات العالمية للقيم المنقولة ، وكما يوضحه الشكل (١) ادناه .

شكل (١)

تطور المديونية في الولايات المتحدة خلال الثلاثة عقود الماضية (القيم بمليارات الدولارات)



المصدر: محمد بو جلال ، مقارنة اسلامية للازمة المالية الراهنة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس ، بدون سنة نشر ، ص ٧٠

والشكل المذكور آنفا يبين بوضوح التطور المذهل لمديونية الاقتصاد الامريكي بجميع مكوناته (المؤسسات والافراد والدولة) حيث قفزت من اقل من ٢٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٦ الى اكثر من ٣٠ تريليون دولار ٢٠٠٧، اي بزيادة اكثر من (١٢٠٠ %) في حين ان الناتج المحلي الاجمالي انتقل من حوالي (٢٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٧٦) الى حوالي (١٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٧) ، اي بزيادة ٧٠٠% فقط .

المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

وإذا قمنا بمقارنة تطور حجم المديونية مع الناتج المحلي الاجمالي من جهة وعرض النقد (M2) من جهة اخرى فالنتيجة ما يوضحه الشكل (٢) الاتي، للتطور المذهل للمديونية مقارنة بوسائل الدفع الحقيقية ، حيث شكلت المديونية اكثر من ١٠٠% من حجم عرض النقد بما فيها الارصدة المصرفية .

شكل (٢)

نسب المديونية في الاقتصاد الامريكي



المصدر: محمد بو جلال، مقارنة اسلامية لازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، بدون سنة نشر ، ص ٧١

ان هذا الانفصال يبين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي مرده نظام الفائدة السائد في الدول الغربية الذي يفصل بين العملية التمويلية والعملية الانتاجية لان المقرض يشترط استرداد امواله بشكل اقساط دفع منتظمة تتضمن جزءا من راس المال المقترض مضافا اليه الفائدة المحسوبة مسبقا ، وذلك بغض النظر عن النتائج الفعلية التي تحققها المشاريع الاقتصادية في الميدان .

وفضلا عن التطور الكبير لحجم المديونية في الاقتصاد الامريكي فان العجز الحكومي الامريكي كان له تاثير في حدوث الازمة وكما يلي : (٦٥)

- قيمة العجز الحكومي للسنة المالية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) حوالي (٤٥٥) مليار دولار .
- قيمة العجز التراكمي بلغت (١١.٣) ترليون دولار وتشكل الدين العام الامريكي ، والذي تم رفعه الى هذه القيمة في ٤-١٠-٢٠٠٨ بعد ان كان ١٠ ترليون دولار في ٣٠-٢-٢٠٠٨ .

المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

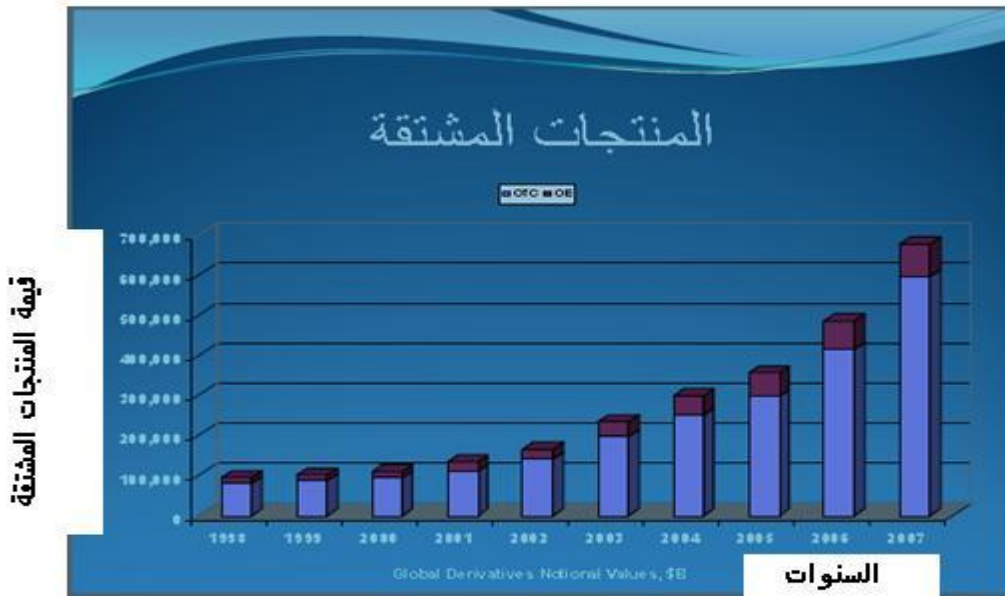
٢- المجازفة على المكشوف: وتعد من الاسباب الحقيقية لازمة المالية لعام ٢٠٠٨ ، فإذا أخذنا جانب الادوات المالية والمؤسسات والسوق، فإن التمويل الاسلامي يتطلب ان تكون كل المعاملات والادوات المالية ممثلة باصول حقيقية وان تتبع كل معاملات الاعمال التجارية القواعد والمعايير المتعلقة بالانصاف والشفافية والعدالة . صحيح انه لايمكن اعتماد معيار الذهب ثانياً، ولكن يجب ان يكون هناك معايير واضحة وبسيطة لطرح النقود غير ان مبادئ العمل المصرفي الاسلامي تحرص على ان تستند كل الاصول المالية الى اصول حقيقية.^(٦٦) وتوضيحا لذلك فان وسائل التمويل الاسلامي التي يتجر بها في الاسواق المالية الاسلامية تمثل الاسهم المتوافقة مع الشريعة حيث ينتج الدخل عن الارباح الموزعة والمكاسب الراسمالية دون اغفال معايير التقصي التي يوصي بها علماء الشريعة، والادوات الاخرى هي شهادات المضاربة والمشاركة، والصكوك الاستثمارية، حيث ينتج الدخل من البيع والشراء والحصول على العوائد المتأتية من الاعمال والاصول الاساسية (الحقيقية) .

وفضلا عما سبق فان ما يحصل في الاسواق المالية من مجازفات على المكشوف او مجازفات عقيمة كما يسميها البعض تؤدي الى زيادة في اسعار الاوراق او الاصول المالية لاتعكس حقيقة المؤسسات المصدرة لها، حيث ان المجازفة على المكشوف في الاسواق المالية التي تؤدي الى تشكيل الفقاعة المالية ذات الانعكاسات الخطيرة على الاقتصاد الحقيقي عندما تنفجر وتخرج عن السيطرة تحدث اختلالات كبيرة في الاسواق المالية، ومن جهة اخرى فان مثل هذه المجازفات تؤدي الى :

- مبادلة صفرية لاتؤدي الى خلق ثروة جديدة .
 - استفحال ظاهرة الفقاعة المالية .
 - انفجار الفقاعة المالية يؤثر بالضرورة على الاقتصاد الحقيقي وعلى الثروة الوطنية .
- وكمثال لذلك فان حجم المشتقات في الاسواق المالية فاق (٦٠٠) تريلون دولار عام ٢٠٠٧ ، اي مايقارب (١٢.٦٧) حجم الانتاج العالمي المقدر (٤٧) تريلون دولار ، ومثلما يوضحه الشكل البياني التالي :

شكل (٣)

تطور المنتجات المشتقة (القيم بمليارات الدولارات)



المصدر: محمد بو جلال، مقارنة اسلامية لازمة المالية الراهنة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، بدون سنة نشر ، ص ٧٢

المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

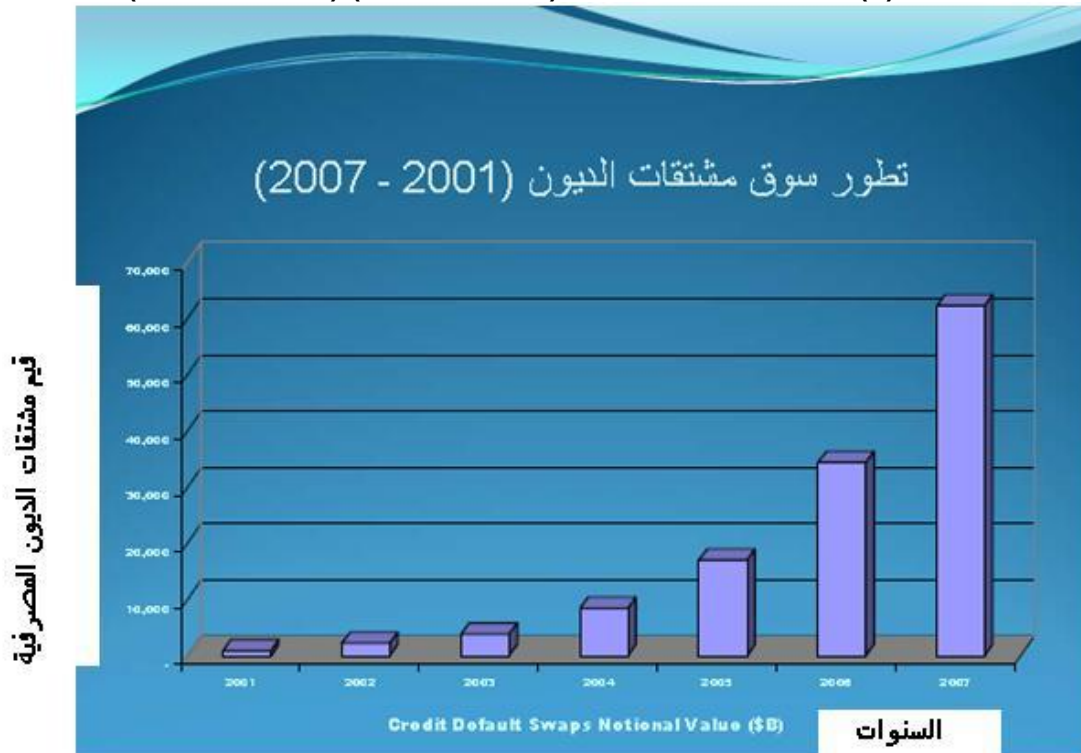
ان مثل هكذا وضع ينبئ بالضرورة الى حدوث ازمة مالية تمتدثارها الى كل دول العالم وبصفة خاصة تلك التي تبنت وبطريقة غير محسوبة العواقب لبرلة اقتصاداتها استجابة لاملاءات ووصفات المؤسسات المالية الدولية خدمة لمصالح رؤوس الاموال الجواله التي تتعارض في الكثير من الاحيان مع التطلعات التنموية للدول النامية .

٣- توريق الديون : وتعد من اسباب الازمة المالية لعام ٢٠٠٨ ، حيث ان ظهور منتجات او مشتقات مالية لاتستند الى اصول حقيقية وهذا مايزيد من الغرر نتيجة لبيع الديون المنهي عنه في شريعتنا . وبالمقارنة مع ازمة الثلاثينيات من القرن الماضي فان ما زاد من حدة الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ هو توريق الديون الذي لم يكن موجودا في الثلاثينات، فالابتكارات المالية التي طالما روج لها منظرو العولمة المالية لتجنب المخاطر بتحويلها الى الغير ساهمت الى حد كبير في تفاقم الازمة وتعميقها عندما انقلب السحر على الساحر واصبحت هي في حد ذاتها (اي المشتقات المالية derivatives) مصدرا للخطر حتى غدت تنعت بالمنتجات السامة (products toxiques) .

ان عملية توريق الديون محرمة في شرعنا الاسلامي لانها تنطوي على الغرر فذلك غير جائز بحد ذاته حتى بالقيمة الاسمية، لان المعقود عليه او مقدار الدين غير موجود واذا تخلف المدين عن السداد، فسيخسر مشتري الدين. لذا لايجوز خصم الكمبيالات بموجب احكام الشريعة . لكن عند اخضاع ذلك لقواعد الحوالة، يكون مشتري الدين (بالقيمة الاسمية) قادرا على الرجوع الى المدين الاصلي ويزول الغرر .

ان توريق الديون ساهم وكما ذكرنا في استفحال الازمة المالية التي انطلقت منتصف عام ٢٠٠٧ في الولايات المتحدة بسبب تعثر الاسر الامريكية عن سداد قروض المساكن التي تم شرائها عن طريق القروض مقابل رهن العقارات المعنية نفسها، وعندما احست المصارف الدائنة بخطر عدم التسديد للقروض المصنفة اصلا تصنيفا ردينا، تهربت من مسؤولياتها ببيع هذه الاصول المشكوك في تحصيلها الى جهات خارجية مستغلة في ذلك الية التوريق. وبجانب المشتقات المالية المتداولة في البورصات العالمية ، جاءت مشتقات الديون المصرفية لتزيد من مخاطر انهيار النظام المالي ككل ، والشكل الاتي يوضح لنا كيف تطور سوق مشتقات الديون في الولايات المتحدة الامريكية في المدة من ٢٠٠١ الى ٢٠٠٧

شكل (٤) تطور سوق مشتقات الديون (٢٠٠١ - ٢٠٠٧) (بمليارات الدولارات)



المصدر: محمد بو جلال ،مقاربة اسلامية لازمة المالية الراهنة ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، بدون سنة نشر ، ص٧٣



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

من الملاحظ من الشكل اعلاه انه على الرغم من ان مشتقات الديون المصرفية تشكل ما نسبته (١٠%) فقط من حجم المشتقات المالية ككل في عام ٢٠٠٧ ، فمن المؤكد انها ساهمت في تعميق ازمة السيولة بعد اندلاع الازمة المالية المعروفة بازمة القروض الرهنية .

ومن الجدير بالذكر ان مشتقات الديون تساعد على :

أ- تمكين المصارف من تحويل الديون المشكوك في تحصيلها والمتعثرة الى طرف ثالث غير واعي بالمخاطر المتعلقة بهذه الديون ، هذه العملية تشكل مثالا حيا لما يعرف في شرعنا بالجهالة التي تقضي الى الغرر المنهى عنه في الشريعة الاسلامية .

ب- تهرب المصارف من مسؤولياتها بتحميل الخطر الى جهات اخرى ومنها شركات التامين التي تتقبل بتامين الاصول المالية المشكوك في تحصيلها وهذا ما يفسر افلاس العديد من شركات التامين وعلى رأسها , AIG

. MUTAL , Washington

ت-تعميم الازمة عند حدوثها بسبب العولمة المالية لان الذين قامو بشراء الديون المورقة هم مستثمرون مجازفون منتشرون في انحاء العالم ولا تعرف هويتهم بالضرورة استجابة لمبدأ السرية الذي يفضله العديد من المستثمرين ، وخاصة رجال السياسة منهم .



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

المبحث الثالث/ تحليل مدى تأثير مصرف دبي الاسلامي بالازمة المالية لعام ٢٠٠٨

يعد مصرف دبي الاسلامي احد المصارف الاسلامية العاملة في دولة الامارات العربية المتحدة ، حيث تأسس هذا المصرف بموجب المرسوم الاميري الصادر عن حاكم دبي بتاريخ ١٢-٣-١٩٧٥ بغرض تقديم الخدمات المصرفية على وفق الأسس الشرعية الاسلامية ، ويمارس المصرف نشاطاته في دولة الامارات العربية المتحدة عن طريق فروع المنتشرة فيها ، ويشكل المصرف احد اعضاء المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية، فضلا عن عضويته في هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية .

ان تحليل اداء المصارف يعد مهما لأنه يعبر عن اتجاه انشطة المصرف من خلال طبيعة الايداع لديه وآلية تعامله مع هذه الايداعات بالصورة التي تسمح له بتقليل المخاطر المصرفية المتعلقة باحتمالية تعرض المصرف للتعرض المالي او عدم قدرته على سداد التزاماته تجاه الغير .

ومن اجل التعرف على مدى تأثير هذا المصرف الاسلامي (عينة الدراسة) بتداعيات الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ فسيتم الاعتماد على اسلوب التحليل الشامل وبالاخص التحليل الافقي لاهم العناصر المالية للمصرف .

اولا: تحليل اثر الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ على مصرف دبي الاسلامي باستخدام التحليل الافقي لاهم العناصر المالية

التحليل الافقي Horizontal Analysis ، ويقصد به دراسة القوائم المالية لعدة فترات مالية متتالية، وهو بمثابة تحليل يهتم بالاتجاه المالي خلال عدد من الفترات المالية المتتالية عن طريق حصر وتحديد الفروق بين فترة مالية تتخذ كفترة اساس وبين الفترة التالية لها ، مع حساب نسبة هذه الفروق . وعملية احتساب نسبة التغير استنادا لهذه الطريقة تتم وفق الصيغة الآتية^(٦٧) :

سنة المقارنة - سنة الاساس / سنة الاساس x ١٠٠ = نسبة التغير في سنة المقارنة

جدول (١)

التحليل الافقي لاهم العناصر المالية في مصرف دبي الاسلامي للسنوات من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ (القيم بملايين الدولارات)

السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	مقدار التغير	نسبة التغير %	٢٠٠٥	٢٠٠٦	مقدار التغير	نسبة التغير %	البيان
النقد وما في حكمه	٦٢٤	١٠٨٧	٤٦٣	٧٤,٢	١٠٨٧	٩٥٨	*(١٢٩)	(١١,٩)	
صيف التمويل الاسلامي	٦٧٤٤	٨٨٨٩	٢١٤٥	٣١,٨	٨٨٨٩	١٣٦١٢	٤٧٢٢	٥٣	
محفظه الاستثمار	٨٠٣	١٢٨٤	٤٨٠	٥٩,٧	١٢٨٤	٢١٦١	٨٧٧	٦٨,٣	
اجمالي الاصول	٨٣٣٥	١١٧٠٨	٣٣٧٢	٤٠,٤	١١٧٠٨	١٧٥٤٤	٥٨٣٦	٤٩,٨	
الودائع (صناديق الزبائن)	٦٧٤٤	٩٠٤٢	٢٢٩٨	٣٤	٩٠٤٢	١٢٨٣٩	٣٧٩٦	٤٢	

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد الى التقارير السنوية المنشورة للمصرف^(٦٨)

* الارقام بين قوسين تحمل اشارة سالبة وهو ما يعني الانخفاض في سنة المقارنة عن سنة الاساس



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

جدول (٢)

التحليل الأفقي لاهم العناصر المالية في مصرف دبي الاسلامي للسنوات من ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (القيم بملايين الدولارات)

نسبة التغير %	مقدار التغير	٢٠٠٨	٢٠٠٧	نسبة التغير %	مقدار التغير	٢٠٠٧	٢٠٠٦	السنة	
								البيان	
٣٣,٨	٥٦٣	٢٢٢٤	١٦٦١	٧٣,٣	٧٠٣	١٦٦١	٩٥٨	النقد وما في حكمه	
(٤,٤)	*(٦٨٤)	١٤٧٨٧	١٥٤٧٢	١٣,٦	١٨٥٩	١٥٤٧٢	١٣٦١٢	صيغ التمويل الاسلامي	
٧,٨	٣٩٣	٥٤٣١	٥٠٣٨	١٣٣	٢٨٧٦	٥٠٣٨	٢١٦١	محفظه لاستثمار	
٠,٤٧	١٠٨	٢٣٠٧٨	٢٢٩٧٠	٣١	٥٤٢٥	٢٢٩٧٠	١٧٥٤٤	اجمالي الاصول	
٢	٣٦٠	١٧٩٨٤	١٧٦٢٤	٣٧,٢	٤٧٨٤	١٧٦٢٤	١٢٨٣٩	الودائع(صناديق الزبائن)	

المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد الى التقارير السنوية المنشورة للمصرف

جدول (٣)

التحليل الأفقي لاهم العناصر المالية في مصرف دبي الاسلامي للسنوات من ٢٠٠٨-٢٠١٠ (القيم بملايين الدولارات)

نسبة التغير %	مقدار التغير	٢٠١٠	٢٠٠٩	نسبة التغير %	مقدار التغير	٢٠٠٩	٢٠٠٨	السنة	
								البيان	
٤,٩	١٧٤	٣٧٠٤	٣٥٣٠	٥٨,٧	١٣٠٥	٣٥٣٠	٢٢٢٤	النقد وما في حكمه	
١١,٨	١٦٤٥	١٥٥٧٠	١٣٩٢٥	(٥,٨)	*(٨٦٢)	١٣٩٢٥	١٤٧٨٧	صيغ التمويل الاسلامي	
(٩,١)	(٥٤١)	٤٤٦٤	٤٩١٦	(٩,٥)	(٥١٥)	٤٩١٦	٥٤٣١	محفظه الاستثمار	
٧	١٥٨٨	٢٤٥٤٥	٢٢٩٥٦	(٠,٥)	(١٢٢)	٢٢٩٥٦	٢٣٠٧٨	اجمالي الاصول	
(١,١)	(١٩١)	١٧٢٢٥	١٧٤١٧	(٣,١)	(٥٦٧)	١٧٤١٧	١٧٩٨٤	الودائع(صناديق الزبائن)	

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية المنشورة للمصرف

المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

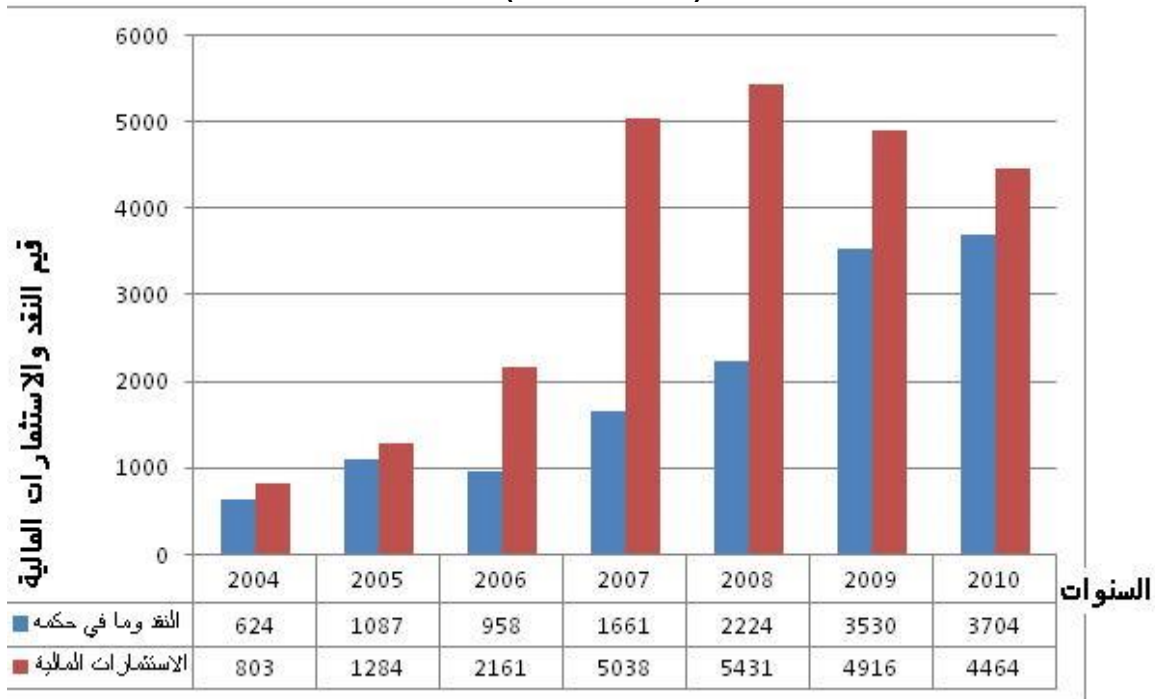
لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

من خلال استعراض التغير الافقي في العناصر المالية لمصرف دبي الاسلامي ، نلاحظ ما يلي :

١- النقد وما في حكمه : نلاحظ بان النقدية لدى المصرف قد تزايدت بشكل مطرد خلال سنوات الدراسة من ٢٠٠٤-٢٠١٠ باستثناء عام ٢٠٠٦ والتي انخفضت فيها النقدية بنسبة (١١,٩%) عن عام ٢٠٠٥ والتي كانت نتيجة الزيادة في اجمالي حقوق الملكية بنسبة (٢٩,٦%) عن عام ٢٠٠٥ والتي انعكست على سياسة المصرف في مسألة احتفاظه بالنقدية (انظر الجدول ١) ، فضلا عن الزيادة في كل من صيغ التمويل الاسلامي ومحفظه الاستثمار ، كذلك يتبين ان المصرف يعطي لاعتبارات السيولة اهمية بالغة وبالاخص في عام ٢٠٠٧ (بداية الازمة) والتي بلغت نسبة الزيادة عن عام ٢٠٠٦ مانسبته (٧٣,٣%) وهو امر طبيعي في ظل تزايد المخاطر الائتمانية بفعل الازمة المالية ، وكما يبينه الشكل البياني (٥) .

٢- محفظة الاستثمار (الاستثمارات المالية): من خلال ما تم استعراضه في الجداول السابقة من التغيرات الحاصلة في قيمة محفظة الاستثمار خلال مدة الدراسة، نلاحظ ان هذه المحفظة قد تآثرت بالانخفاض خلال الازمة المالية وبالاخص خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، وهذا الانخفاض يمثل انعكاسا لوصول الازمة المالية الى مرحلة الازمة الحقيقية والتي اثرت بشكل واسع في الكثير من النشاطات الاقتصادية في العالم ، وهو بدوره اثر على محفظة الاستثمار من خلال ثلاثة محاور : الاول هو احجام المصرف عن التعامل في مثل هذه الاستثمارات بسبب زيادة المخاوف من التدني في اسعارها ، والثاني هو انخفاض اسعار الاوراق المالية المحتفظ فيها اصلا من قبل المصرف بسبب تدني اسعارها في اسواق المال، والثالث هو زيادة قيمة مخصص خسائر الاستثمار تحسبا لتداعيات الازمة ومخاطرها على المركز الائتماني للمصرف. وفي عام ٢٠١٠ نجد ان وتيرة الانخفاض في قيمة محفظة الاستثمار لدى المصرف استمرت بالتدني حيث وصلت في هذا العام الى نسبة انخفاض بلغت (٩,١%) عن عام ٢٠٠٩ وبمقدار انخفاض بلغ (٤٥١) مليون دولار عن عام ٢٠٠٩ ، وكما يوضحه الشكل البياني (٥) ادناه.

شكل (٥) التغير في كل من النقد وما في حكمه والاستثمارات المالية في مصرف دبي الاسلامي (بملايين الدولارات)



المصدر : من عمل الباحثين بالاستناد الى الجداول (١) و(٢) و(٣)

المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

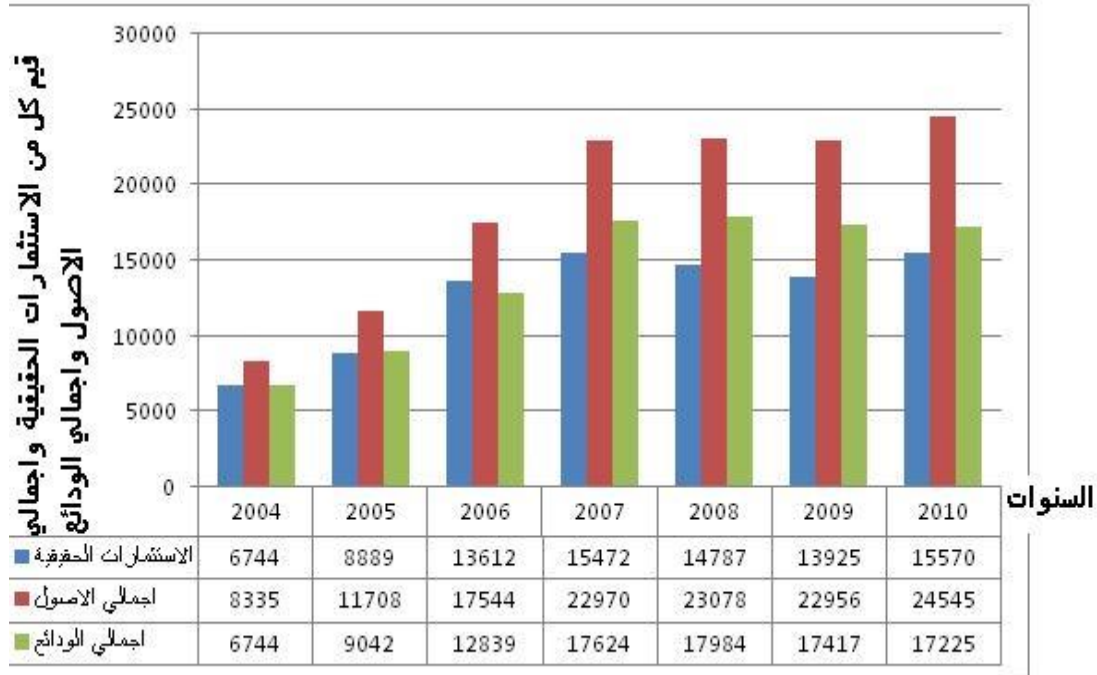
لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

٣- صيغ التمويل الاسلامي (الاستثمارات الحقيقية)، من خلال (الجدول ٣ و٢ و١ أعلاه) يتبين لنا بان الاستثمارات الحقيقية قد تآثرت في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بفعل تدني اقبال المستثمرين وسيادة حالة الترقب من ما سنوول اليه الازمة المالية التي ضربت العالم في ذلك الوقت، وهو ما تعكسه اتجاهات هذه الاستثمارات والتي وصلت الى ادنى مستوياتها خلال فترة الدراسة في عام ٢٠٠٩ بفعل تحول الازمة المالية الى ازمة حقيقية اثرت على مجمل جوانب الاقتصاد العالمي في وقتها، حيث اثرت على الطلب الكلي وما نجم عن ذلك من انخفاض معدلات النمو في الاقتصاد العالمي الى ادنى مستوياتها منذ (٦٠) عاما بحسب تقارير صندوق النقد الدولي* لذلك نستطيع القول ان تدني مستويات الاستثمارات الحقيقية في مصرف دبي الاسلامي خلال مدة الدراسة، كان نتيجة لعدة اسباب، منها انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي في العالم بأسره والناجمة عن شحة السيولة في الاقتصاد العالمي وتباطؤ النمو فيه، لاحظ الشكل (٦) .

٤- اجمالي الاصول: من خلال ما استعرض في الجدول ٣ و٢ و١ فيما يتعلق باتجاهات التغيير في اجمالي الاصول لمصرف دبي الاسلامي نلاحظ ان اصول المصرف استمرت بالزيادة خلال مدة الدراسة عدا ما نلاحظه في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ حيث نلاحظ بانه خلال هاتين السنتين وبالاخص سنة ٢٠٠٩ ان اصول المصرف تأثرت بالانخفاض والذي تزامن مع وصول الازمة المالية الى القطاع الحقيقي في الاقتصاد .

٥- الودائع (صناديق الزبائن): من خلال تتبع التغييرات في اجمالي ودائع مصرف دبي الاسلامي خلال مدة الدراسة، نلاحظ ان ودائع المصرف استمرت بالزيادة خلال مدة الدراسة عدا ما نلاحظه من تدني في نسبة الزيادة في عام ٢٠٠٨ والذي بلغ نسبة (٢%) عن عام ٢٠٠٧، وكذلك ما نلاحظه من انخفاض واضح في عام ٢٠٠٩ والذي بلغ نسبة (١,٣%) عن عام ٢٠٠٩، وهي بذلك تفسر لنا كيف ان مصادر اموال المصرف الخارجية المتمثلة بالدرجة الاكبر بالودائع، قد تأثرت خلال الازمة المالية .

شكل (٦) التغيير في كل من الاستثمارات الحقيقية واجمالي الاصول واجمالي الودائع في مصرف دبي الاسلامي (بملايين الدولارات)



المصدر من عمل الباحثين بالاستناد الى الجداول (١) و(٢) و(٣)



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

ثانيا : تحليل مدى قدرة المصارف الاسلامية على تجاوز حالات عدم الاستقرار المالي الناجمة عن الازمة المالية لعام ٢٠٠٨

بعد ان تناولنا في الفقرة السابقة، تحليل مدى تاثر المصرف الاسلامي (عينه الدراسة) بالازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، وبعد ان تبين لنا ومن خلال ذلك التحليل ان المصرف الاسلامي كان تأثره محدودا بالازمة المالية العالمية، لذلك فقد اصبح من الضروري التعرف على اهم الاسباب التي ساعدت المصارف الاسلامية على تجاوز هذه الازمة التي شملت اغلب المؤسسات المالية والمصرفية في العالم، حتى انها سميت بالازمة المالية العالمية.

عليه فان هذا الجزء سوف يعنى بدراسة اهم الاسباب وراء تجاوز المصارف الاسلامية لازمة المالية (على اعتبار ان هذه المصارف كان تأثرها محدودا وغير مباشر بالازمة المالية من خلال تأثرها بالانتقال الى مرحلة الازمة الحقيقية المؤثرة في العديد من المتغيرات الاقتصادية للاقتصاد الحقيقي بما فيها الطلب والاستثمار والانتاج وغيرها من المتغيرات)، بالاعتماد على اتجاهات التغير في البيانات المالية لمصرف دبي الاسلامي (عينه الدراسة)، والتي من أهمها :

١- عدم التعامل بالربا (الفائدة) : كما نعلم فان فلسفة المصارف الاسلامية مبنية على اسس الشريعة الاسلامية في تحريم التعامل بالفائدة، ان هذا التحريم يعد واحد من مجموعة من المحرمات التي يستند اليها العمل المصرفي الاسلامي كالتعامل في المشتقات المالية وتوريق الديون، ان هذه الفلسفة في التعامل مختلفة عما هي عليه في المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة، والتي تشكل فيها الاخيرة المصدر الرئيسي لايراداتها عن طريق الفرق بين الفائدة المدينة (الفوائد المدفوعة لاصحاب الودائع)، وبين الفائدة الدائنة (الفوائد المقبوضة لقاء الاقراض)، لذلك فان نقطة الضعف الاساسية في النظام المصرفي التقليدي المبنى على اساس الفائدة، هي انه في حالة حدوث ازمة تؤدي الى انخفاض في الايرادات فان المصارف في هذه الحالة تلجأ الى تقليل قروضها الممنوحة لكي تزيد من احتياطياتها وفي غمار ذلك يفقد عدد من المصارف قدرته على الوفاء بالتزاماته (وقد يضطر للاغلاق)، ومن جانب آخر فان عدد من المصارف قد تميل الى التحول من سياسة (ادارة الاصول) الى سياسة (ادارة الخصوم) في مواجهة الازمة، اي قيام المصرف برفع اسعار الفائدة المدينة لاجتذاب الودائع، او ربما الحفاظ على مستواها في الاوقات الصعبة، واذا كان رصيد اجمالي الودائع ثابتا في الاجل القصير، فان ذلك يشكل عملية غير مستقرة ويؤدي في النهاية الى تعثر مالي قد يؤدي الى الافلاس، لذلك فان اي نظام مصرفي غير ضامن للودائع لديه، وليس لديه حاجة او دافع لادارة الخصوم، سيكون قادرا على تحقيق نوع من الاستقرار المالي لديه في وقت الازمة.

اذن فان النظام المصرفي الاسلامي المبنى على اساس الشريعة الاسلامية في تحريم التعامل بالفائدة سيكون اكثر قدرة في التفاعل مع الازمة المالية من غيره من الانظمة المصرفية، من خلال ديناميكية الاستقرار الحاصلة عن طريق التوازن الحاصل بين جانبي الميزانية من خلال عدم ضمان القيمة الاسمية للودائع فضلا عن عدم تحديد العائد عليها مسبقا، وهو ما يعني عدم اللجوء الى سياسة ادارة الخصوم بغية التأثير في حجم الودائع (من خلال رفع اسعار الفائدة على الودائع)، وهو بذلك يفضي الى حدوث فرق (قد يكون سالب) بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة، والتي تكون سبب من اسباب التعثر المالي لدى المصرف. عليه ومن خلال ما تم عرضه في تحليل بيانات المصرف الاسلامي (عينه الدراسة)، نلاحظ انه خلال الازمة المالية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ فان ودائع المصرف قد تأثرت بشكل محدود بفعل الازمة، فنجد تدني نسبة الزيادة في ودائع مصرف دبي الاسلامي في العام ٢٠٠٨ والذي بلغ نسبة (٢%) عن عام ٢٠٠٧، والانخفاض الواضح في عام ٢٠٠٩ والذي بلغ (٣,١%) عن عام ٢٠٠٨ (لاحظ الشكل ٦)، ومن جانب اخر نلاحظ بان استثمارات المصرف نفسه قد تأثرت وبشكل مناظر بفعل التغير في الودائع، حيث تأثرت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بفعل تدني اقبال المستثمرين نتيجة الازمة المالية.



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

وبذلك نستطيع ان نقول ان اي تغير في قيمة خصوم المصرف المتمثلة (بالودائع الاستثمارية)، ينجم عنه تغير مناظر تقريبا في اصول المصرف الاسلامي (التمثلة بالاستثمارات) وبالتالي فان الاستقرار المالي للمصرف يكون ديناميكيا بفعل التغير في الودائع المؤثر في التغير في الاستثمارات ، لذلك فان عملية ادارة الخصوم عن طريق رفع اسعار الفائدة بغية زيادة حجم الودائع ، غير واردة في فلسفة عمل المصارف الاسلامية ، وغير مجددة في حالات عدم الاستقرار (بل يمكن القول انها تؤدي الى المزيد من عدم الاستقرار المالي كونها تؤدي الى تباعد سلبي في الفرق بين الفائدة الدائنة والفائدة المدينة ، وهو ما يعني بان طبيعة تعامل المصارف الاسلامية مع كل من خصومها واصولها تسمح بتحقيق نوع من الاستقرار في حالات معينة من عدم الاستقرار المالي .

٢- العمل على مبدأ المشاركة في الملكية : كما اوضحنا في الفقرة السابقة بان عدم التعامل بالفائدة يفضي الى حالة من الاستقرار المالي في ظل الازمة المالية ، كون التوازن الحركي سيبقى قائما من خلال التغير المناظر فيما بين الخصوم والاصول في قائمة المركز المالي للمصرف الاسلامي ، عليه فان هذا التغير (المناظر) ناتج بفعل آلية التعامل مع الاموال المستقطبة من قبل المصرف (الايداعات) بالصيغ المتعددة للاستثمار والتمويل الاسلامية ، حيث انه في ظل النظام المصرفي الاسلامي القائم على حصص الملكية ، يتم استيعاب الصدمات المؤثرة في اوضاع الاصول فورا عن طريق احداث تغييرات في القيم الاسمية للاسهم (الودائع) التي يملكها الجمهور في المصرف، ولهذا فان القيم الحقيقية للاصول والخصوم بالمصرف ستكون متساوية في جميع الاوقات، وهو ما يعني انه في ظل نظام المشاركة في الملكية ومن خلال الودائع التشاركية في الربح والخسارة والتي تسمح في تبادل المخاطر فيما بين المودعين والمصرف، فان ذلك يعني ان تعامل الودائع (الاستثمارية) في المصرف الاسلامي، كاسهم، وبالتالي فان اي صدمة خارجية ناجمة عن ازمة مالية ستؤدي الى حدوث انخفاض في القيمة الاسمية لاصول المصرف المتمثلة باستثماراته، وبما ان خصوم المصرف (وكما ذكرنا) تعامل على اساس اسهم مشاركة في الملكية، لذلك فان قيمتها الاسمية سوف تنخفض ايضا (بفعل الازمة المالية) وبالتالي سيبقى الاستقرار المالي خلال الازمة المالية، عن طريق امتصاص الازمة، بالتغير الحاصل في القيمة الاسمية للخصوم، وهو ما يفسر لنا عدم تاثر مصرف دبي الاسلامي بحالة التعتير المالي او الافلاس خلال الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ ، وكما لاحظنا في تحليل بيانات المصرف (عينة الدراسة) بان التغير الحاصل على قيمة اصوله وبالاخص استثماراته الحقيقية والمالية قد كان له تغير مناظر في القيمة الاسمية للودائع الاستثمارية، حيث تدنت نسبة الزيادة في الودائع في العام ٢٠٠٨ الى (٢%) عن عام ٢٠٠٧ ، وانخفاض واضح في الودائع في العام ٢٠٠٩ بنسبة انخفاض (٣,١%) عن عام ٢٠٠٨ ، والذي انعكس بتغير مناظر له في استثمارات المصرف في جانب الاصول والتي انخفضت في العام ٢٠٠٨ بنسبة (٤,٤%) عن عام ٢٠٠٧ ، وكذلك الانخفاض ايضا في العام ٢٠٠٩ بنسبة (٥,٨%) عن عام ٢٠٠٨ (لاحظ الجداول ١ و٢ و٣). اذن نستطيع ان نقول بانه في ظل النظام المصرفي الاسلامي يكون الاستقرار المالي قائما في بعض حالات عدم الاستقرار المالي المتمثلة بالازمة المالية، من خلال التغير المناظر فيما بين اصول وخصوم المصرف، كون المصرف الاسلامي يعامل الودائع كأسهم في الملكية، تشارك في الربح والخسارة، وبالتالي لا يضمن الحفاظ على القيمة الاسمية للودائع كونها ودائع تشاركية مبنية على اساس المشاركة بالربح والخسارة .



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

٣- عدم التعامل بالمشتقات المالية: تتضمن أنشطة الاستثمار في المصارف الإسلامية، الاستثمارات الحقيقية والمالية، فبالنسبة للاستثمارات الحقيقية (وكما نعلم) فإنها تتضمن الاستثمار في القطاع الحقيقي السلعي أو الخدمي الذي يعتمد على الأصول الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات، أما بالنسبة للاستثمارات المالية فهي تلك الاستثمارات المستندة إلى أصل حقيقي، أي أنها ممثلة لأصل حقيقي وليس مالي، حيث يجري الاستثمار بهذا النوع من الاستثمارات في أسواق المال ولكن بصورة مختلفة عما هي عليه في المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية (حيث تقوم الأخيرة بالاستثمار وتوليد الأرباح عن طريق عمليات المضاربة التي تجري في أسواق المال على الأوراق المالية)، لذلك فإن فلسفة عمل المصارف الإسلامية تحرم التعامل بالأوراق المالية المستندة إلى أصل مالي وليس حقيقي كونها تنطوي على الغرر المحرم شرعا، إلى جانب عدم تعاملها بالبيع المحرمة شرعا (وهي بيع الربا) وكذلك بيع الدين، لذلك فإن جنب المصارف الإسلامية التاثر بالازمة المالية العالمية هو عدم تعاملها بالأوراق المالية المستندة إلى أصل مالي مشتق من أصل مالي آخر (كما هو الحال في المصارف التقليدية)، حيث إن أغلب أنشطة المصارف الإسلامية تكون مستندة إلى أصول حقيقية حتى إن استثماراتها المالية تكون مستندة إلى أصل حقيقي معلوم، وبالتالي نلاحظ بان تأثير الازمة المالية على المصارف الإسلامية كان محدودا من خلال الانتقال بالازمة المالية من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، وهو ما نجده في تحليل بيانات المصرف

(عينة الدراسة)، حيث نلاحظ ومن خلال تحليل بيانات المصرف، ومن خلال الجداول (٣ و٢ و١) بان استثمارات المصرف الإسلامي تتمثل بنسبة كبيرة باستثمارات حقيقية ممثلة بصيغ التمويل الإسلامي والنسبة الأقل هي استثمارات مالية ممثلة بمحفظة الاستثمار، حيث نلاحظ تاثر الاستثمارات المالية بالازمة المالية خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ والتي انخفضت فيهما هذه الاستثمارات بنسبة (٩,٥%) و (٩,١%) على التوالي، وكذلك الحال نلاحظ على استثمارات المصرف الحقيقية انها تأثرت أيضا بالازمة المالية وخلال السنوات ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والتي انخفضت فيها بنسبة (٤,٤%) و (٥,٨%) على التوالي، وهو ما يعني بان الازمة المالية أثرت على كل من الاستثمارات المالية والحقيقية، والذي يؤكد لنا بان استثمارات المصرف المالية قد تأثرت بصورة غير مباشرة عن طريق تحول الازمة المالية إلى القطاع الحقيقي، وبالتالي شمل هذا التأثير الاستثمارات المالية للمصرف بفعل ذلك التحول للازمة، عليه ومن خلال ما ذكر اعلاه نستطيع ان نقول ان الاستثمارات المالية للمصرف الإسلامي (عينة الدراسة) قد تأثرت بشكل محدود بالازمة المالية. وهو ما يعني ان الاستثمار في القطاع المالي لدى المصارف الإسلامية هو شكل مختلف عن الاستثمار المالي لدى المصارف التقليدية، وبالتالي نجد ذلك تأكيدا على اعتماد الاستثمارات المالية في المصارف الإسلامية على الأصول المالية المستندة إلى الأصول الحقيقية وليس إلى أصول مشتقة من أصول مالية (والتي تأثرت بدرجة أكبر وكما نعلم بالازمة المالية بفعل انفجار الفقاعة السعرية لها نتيجة عمليات المضاربة في أسواق المال).



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات :

- ١) ان عمل النظام المصرفي الاسلامي الى جانب النظام المصرفي التقليدي القائم على التعامل بالفائدة، في بيئة اقتصادية واحدة يعني امكانية تعرض النظام المصرفي الاسلامي الى بعض من الازمات التي يتعرض لها النظام المصرفي التقليدي .
- ٢) ان الية التعامل فيما بين المصرف الاسلامي وزبائنه تبنى على اساس المشاركة في الربح والخسارة ، من خلال الودائع الاستثمارية التشاركية، وبذلك فان هذه الابداعات تعامل على اساس اسهم ملكية خاضعة للربح والخسارة وغير مضمونة من قبل المصرف الاسلامي .
- ٣) ان اهم الاسباب الحقيقية لازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ هو التعامل بالفائدة الذي يفضي الى مزيد من التباين بين الاصول الحقيقية والاصول المالية ، وكذلك يخرج النقود عن وظائفها الثلاثة المعروفة (كوسيط تبادل ومخزن للقيمة ووحدة حساب) لتصبح النقود سلعة يتاجر فيها بدلا من الاتجار بها .
- ٤) انتقلت الازمة المالية من السوق العقارية الى المؤسسات المالية نتيجة توريق هذه الرهون العقارية من قبل المصارف ، لدى المؤسسات المالية . بسبب انخفاض السيولة لدى هذه المصارف الناجم عن عدم قدرتها على استرجاع او تاخير سداد المقترضين لاقساط الدين المترتبة بدمتهم لهذه المصارف .
- ٥) ان الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ قد جاءت بعد تحقيق الاقتصاد العالمي لمعدلات نمو خلال العام ٢٠٠٨ وصلت الى (٣,٦ %) وهي نسبة عالية تفوق ما حققه الاقتصاد العالمي خلال ٣٠ عاما السابقة .
- ٦) تآثر المصرف الاسلامي (عينة الدراسة) بالازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ بصورة غير مباشرة ، بفعل تحول الازمة المالية الى ازمة اقتصادية اثرت على الاقتصاد الحقيقي، بحكم ارتباط نشاط المصارف الاسلامية بالاقتصاد الحقيقي اكثر مما هي مع الاقتصاد المالي .
- ٧) ان محدودية تاثير الازمة المالية العالمية على المصارف الاسلامية يمكن ملاحظته على الاستثمارات الحقيقية، حيث انخفضت الاستثمارات الحقيقية لمصرف دبي الاسلامي في العام ٢٠٠٨ بنسبة (٤,٤ %) عن عام ٢٠٠٧ ، وكذلك في العام ٢٠٠٩ حيث انخفضت ايضا بنسبة (٥,٨ %) عن عام ٢٠٠٨ .
- ٨) ان محدودية تاثير المصارف الاسلامية بالازمة المالية جاءت كنتيجة لآلية تعاملها مع مصادر الاموال وبالاخص المصادر الخارجية المتمثلة بالودائع ، حيث ان المصارف الاسلامية لاتضمن القيمة الاسمية لهذه الودائع (الاستثمارية) كونها ودائع تشاركية في الربح والخسارة وبالتالي فان المودعين يتقاسمون المخاطر الناجمة عن تقلبات الاسعار وبالاخص التقلبات في قيمة هذه الودائع التي تنشأ نتيجة الازمة المالية، وهذا الامر يفضي الى عدم حصول اي تباعد بين جانبي اصول وخصوم المصرف الاسلامي في حالة حدوث ازمة مالية تؤدي الى انخفاض في القيمة الاسمية للاصول ، وبالتالي فان المصارف الاسلامية تمتلك خاصية امتصاص الصدمات المالية الناجمة عن الازمة المالية والتي تؤدي الى انخفاض في القيمة الاسمية لأصولها، عن طريق التغير المناظر في الجانب الاخر المتمثل بالخصوم وبالتالي الوصول الى الاستقرار المالي تلقائيا .



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

ثانيا : التوصيات

- ١) العمل على تطوير الكوادر البشرية العاملة في قطاع المصارف الإسلامية، عن طريق التدريب من خلال تأصيل العمل المصرفي الإسلامي وتعميقه لخلق بيئة فقهية مصرفية لدى العاملين في المصارف الإسلامية، ليكون المصرف في هذه الحالة قادرا على الافتاء بدلا من طلب الفتوى، كذلك تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية من خلال اناطة هذا الموضوع الى السلطة النقدية عن طريق استحداث قسم خاص بهيئة الفتوى الشرعية، وظيفته العمل على مراقبة أنشطة المصارف الإسلامية ومدى مطابقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك العمل على تطوير واستحداث منتجات مصرفية جديدة عن طريق اجراء حوارات مشتركة فيما بين اعضاء هذه الهيئة وخبراء في المجال المصرفي بغية الوصول الى منتجات مصرفية اسلامية مطابقة للشريعة الإسلامية .
- ٢) تحسين اجراءات الرقابة من قبل المصرف المركزي فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني والتي يمكن ان تكون بشكل آخر عن طريق فرض احتياطي قانوني على الودائع الجارية لدى المصرف الإسلامي بنسبة (١٠٠%) والغاء الاحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية والادخارية كونها ودائع تشاركية في المخاطر بين المصرف والمودعين، وبالتالي سوف يجبر هذا الاجراء المصرف الإسلامي على الاحتفاظ بسيولة (١٠٠%) على الودائع الجارية بشكل احتياطي لتغطية متطلبات السحب على الودائع الجارية من جانب ، وسوف يعمل هذا الاجراء على اختيار المصرف للمشاريع الاستثمارية بدقة تجنباً للخسارة من جانب آخر .
- ٣) ضرورة انشاء سوق مالي خاص بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يكون الهدف منه استقطاب السيولة الفائضة لدى المصارف الإسلامية من اجل استثمارها بما يتلاءم واحكام الشريعة الإسلامية، فضلا عن ذلك توفير السيولة اللازمة للمصارف في اوقات شحة السيولة لديها، وبالتالي عدم امكانية اللجوء الى اسواق المال التقليدية من اجل الاستثمار او حتى طلب التمويل الذي لا يخلو من مخاطر اللجوء اليه.
- ٤) اعطاء اهمية اكبر للاستثمارات الحقيقية من قبل المصارف الإسلامية عن طريق التركيز على هذه الاستثمارات قياسا بالاستثمارات المالية وخاصة في اوقات الازمات المالية مما يتيح المحافظة على مستويات الارباح المتحققة للمصرف وبالتالي الحد من تاثير الازمة المالية على عوائد المصارف الإسلامية.



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

المصادر:

- 1-sudin haron, wan Nar sofizawan A zmi, Islamic finans and Banking system, mcGra-q- hull, malaysie, 2009 ,p48
- 2-Sami Hassan Hamoud, Islamic banking, Arabian information Ktd, Landon (uk), 1985
- 3- Sudin haroh, wah Nursofizawan, Azmi, OPCIt, P.49
- 4-Ibid, P. 51.
- 5-Ibid, P. 52.
- ٦- محمد عامر شبرا، طارق الله خان، الرقابة والاشراف على المصارف الاسلامية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، ٢٠٠٠، ص ١٨.
- ٧- صادق راشد الشمري، اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية، ط١، دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ١٠٧.
- ٨- المصدر السابق نفسه، ص ١٠٨.
- ٩- نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الاسلامية الاسس النظرية ومشاكل التطبيق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٢، ص ١٣٤.
- ١٠- حيدر يونس كاظم الموسوي، اثر الاداء المالي للمصارف الاسلامية في مؤشرات سوق الاوراق المالية (الاردن والسعودية حالة دراسة) للمدة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٧، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة، ٢٠٠٩، ص ١٧.
- ١١- صادق راشد الشمري، مصدر سابق ذكره، ص ١٠٨.
- ١٢- عدنان احمد يوسف، الازمة الاقتصادية المالية والمصارف الاسلامية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٤٩، حزيران ٢٠٠٩، ص ١١٧.
- ١٣- محمد النوري، التجربة المصرفية الاسلامية باوربا المسارات، التحديات والافاق، المجلس الاوربي للافتاء والبحوث، اسطنبول، ٢٠٠٩، ص ٥.
- ١٤- عدنان احمد يوسف، المؤتمر المصرفي العربي ٢٠١١، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٦٧، حزيران ٢٠١١، ص ٢٩.
- ١٥- سليمان عبد الله ناصر، تجربة المصارف الاسلامية في ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية، بحث منشور على الموقع: <http://www.newsyemen.net>
- ١٦- نهاد عبد الكريم العبيدي، الصناعة المصرفية الاسلامية المفهوم والفلسفة والتحديات التي تواجهها والافاق المستقبلية لها، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (٥)، ٢٠٠٨، ص ١٧٩.
- ١٧- محمد النوري، مصدر سابق ذكره، ص ٢٧.
- ١٨- رمضان علي الشراح، محمد سعيد الشريف، العولمة والبنوك الاسلامية، مجلة افاق اقتصادية، اتحاد غرفة التجارة والصناعة في الامارات العربية المتحدة، المجلد ٢٣، العدد ٩٠، ٢٠٠٢، ص ٧٢.
- ١٩- محمد محمود العجلوني، البنوك الاسلامية احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط١، دار المسيرة للنشر، عمان، ٢٠٠٨، ص ١١٠.
- ٢٠- عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق، ط١ اداراسامة للنشر، عمان، ١٩٩٨، ص ١٧٤.



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

- ٢١- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات الاقتصادية قديمها وحديثها، ط١، دار اثناء للنشر، عمان ٢٠١٠، ص ١٩٨.
- ٢٢- نهاد عبد الكريم العبيدي، مصدر سابق ذكره، ص ١٨٣.
- ٢٣- المصدر السابق نفسه، ص ١٨٣.
- ٢٤- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٧٥.
- ٢٥- محمد ايوب، النظام المالي في الاسلام، ترجمة عمر سعيد الايوبي، اكاديميا انترناشيونال، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٤٢.
- ٢٦- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية ٢٩٩.
- ٢٧- صادق راشد الشمري، مصدر سابق ذكره، ص ١٤٤.
- ٢٨- المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦.
- ٢٩- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٩٠.
- ٣٠- القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية ٩١.
- ٣١- عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، مصدر سابق ذكره، ص ٢١٥.
- ٣٢- حسين حامد حسان، الوساطة المالية في اطار الشريعة الاسلامية، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، مجلد ١، العدد ١، كانون الاول، ١٩٩٣، ص ٢٩.
- ٣٣- حسين علي قبلان، دور المصارف الاسلامية في تمويل الاستثمارات، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، دمشق، ٢٠٠٨، ص ٧٨.
- ٣٤- سمير عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٣٤.
- ٣٥- لمزيد من التفاصيل: انظر، محمد محمود العجلوني، مصدر سابق ذكره، ص ١٧٦.
- ٣٦- حمزة شوار، العلاقة بين بنوك المشاركة والبنوك المركزية الجزائرية، بحث منشور على الموقع: www.kantakji.com/fign/banks
- ٣٧- محمد محمود العجلوني، مصدر سابق ذكره، ص ١٩٠-١٩١.
- ٣٨- عبد الله محمد بن احمد، البنوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، نادي القصيم الادبي، الرياض، ١٩٨٨، ص ١٣٢.
- ٣٩- المصدر السابق نفسه، ص ١٠٨.
- ٤٠- المضاربة وهي عقد بين طرفين الاول صاحب المال ويسمى (رب المال) والثاني صاحب العمل ويسمى (رب العمل) او المضارب ويكون الربح حسبما يتفقان عليه، ويشارك المضارب في الربح فقط ولا يشارك في الخسارة فيكفيه خسارة جهده وعمله بشرط الا يكون قد قصر او خالف ما اشترطه عليه رب المال واذا ثبت العكس فانه يتحمل الخسارة. وتسمى المضاربة بلغة اهل العراق، اما بلغة اهل الحجاز فانه تسمى بالمقارضة. لمزيد من التفاصيل، انظر: صادق راشد الشمري، مصدر سابق ذكره، ص ٢٧٣-٢٧٤.
- ٤١- القرآن الكريم، سورة المزل، الآية ٢٠.
- ٤٢- احمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، ط١، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٢٢٦-٢٢٧.
- ٤٣- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مصدر سابق ذكره، ص ٢٠٢.
- ٤٤- علي بدران، المصارف الاسلامية والتطورات المتسارعة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٩١، شباط ٢٠٠٥، ص ٣٥.
- ٤٥- بيوع الأجل: وتعرف بأنها تسليمك المبيع اجلاً الى موعد لاحق في اطار العمل الاسلامي، وهي مقبولة شرعاً، وتختلف عن بيوع الأجل حيث ان الاخيرة تعد من محرّمات العمل المصرفي الاسلامي كونها تنطوي على الغرر والجهالة في المعقود فيه مثل عقود الخيارات والمستقبليات والمبادلات التي يجري التعامل فيها في المصارف التقليدية، لمزيد من التفاصيل، انظر: محمد ايوب، مصدر سابق ذكره، ص ٣٩٧-٣٩٩.



المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية

لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)

- ٤٦- محمد محمود العجلوني، مصدر سابق ذكره، ص ٢٨١.
- ٤٧- محمد عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، مصدر سابق ذكره، ص ٢٠٢.
- ٤٨- حسين علي قبلان، مصدر سابق ذكره، ص ١١٨.
- ٤٩- محمود عبد الكريم ارشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية، ط١/ دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٢٣٧.
- ٥٠- صادق راشد الشمري، مصدر سابق ذكره، ص ٤٠٢.
- ٥١- بسمان كامل جواد العرداوي، اثر الازمة المالية العالمية على الاسواق المالية العربية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد-جامعة كربلاء، ٢٠١١، ص ١٥.
- ٥٢- عمر خضيرات، عبد السلام نجادات، الازمات المالية العالمية-الاثار والمسببات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة الثامنة، ٢٠١١، ص ٢٧.
- ٥٣- فهد مغمش حزيان الشمري، الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ وتحليل تداعياتها على الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ٢٠١٠، ص ٣٢.
- ٥٤- بندي عبدالله عبد السلام، وآخرون، تسونامي الرهن العقاري، جامعة تلمسان، الجزائر، بدون سنة نشر ص ٥٠٤.
- ٥٥- عدنان احمد يوسف، تحقيق في مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٣٩)، حزيران ٢٠٠٨ بيروت، ص ١٠.
- ٥٦- جاسم المناعي، الازمة المالية: وقفة مراجعة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٣٧، ٢٠٠٨ بيروت، ص ١٥٨.
- ٥٧- سفيان عيسى حريز، الاجراءات الوقائية والعلاجية للالزمات المالية: رؤية اسلامية، جامعة ال البيت، عمان، ٢٠١٠، ص ١٢٧.
- ٥٨- عبد المنعم السيد علي، الازمة المالية عام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ طبيعتها- اسبابها- تداعياتها- آثارها وعلاجاتها، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، عدد خاص بالازمة المالية، السنة السابعة، ٢٠٠٩، ص ٢٤.
- ٥٩- احمد بريهي العلي، اثر الازمة المالية الدولية الراهنة على مسار دورات الائتمان واسعار الاصول، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، عدد خاص بالازمة المالية، السنة السابعة، ٢٠٠٩، ص ٦٧.
- ٦٠- المصدر السابق نفسه، ص ٧٠.
- ٦١- السيد متولي عبد القادر، الاسواق المالية والنقدية في عالم متغير، ط١، دار الفكر، عمان، ٢٠١٠، ص ٣٣٢.
- ٦٢- لمزيد من التفاصيل، انظر، محمد بو جلال، مقارنة اسلامية للالزمة المالية الراهنة، مصدر سابق ذكره، ص ٦٩.
- ٦٣- لمزيد من التفاصيل، انظر: المقابلة التي أجرتها المجلة الاقتصادية الفرنسية المتخصصة J. STIJLITZ، الصادرة في ٢٧ - ٨ - ٢٠٠٩ المتعلقة بخطورة اتخاذ النقود غاية وليست وسيلة واثار ذلك على الاقتصاد العالمي.
- ٦٤- محمد ايوب، مصدر سابق ذكره، ص ٤٥-٤٦.
- ٦٥- السيد متولي عبد القادر مصدر سابق ذكره، ص ٣٣٤-٣٣٨.
- ٦٦- محمد ايوب، مصدر سابق ذكره، ص ٥٢.
- ٦٧- احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية، ط١، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، ٢٠١٠، ص ٣٨٩-٣٩٠.
- ٦٨- تم الحصول على البيانات من بوابة المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب IRTI، وهي قاعدة بيانات ومعلومات شاملة عن المؤسسات المالية الاسلامية، منشورة على الموقع

**المصارف الإسلامية وقدرتها على تجاوز الازمة المالية العالمية****لعام ٢٠٠٨ (مصرف دبي الاسلامي - حالة دراسية -)****The ISLAMIC Banks and its ability to exceed The world Financial Crisis 2008 (Islamic Dubi Bank)****Abstract**

The Recent days witness an in creasing importanc of Islamic Banks which stems from the wide spread in Islamic and non-Islamic countries,Especially in USA and European countries.the consideration in Islamic Banks came after the financial crisis in 2008.Islamic Banks work with conventional banks in most countries,that is,the formers may face the same risks which face the latters,that represent the larger percent of the International Banking system.the problms that may affect Islamic Banks related to many causes,some related to the working in common economic environment.others related to the possibility of simulation to the method of investment and financing in conventional Banks,this mean,the work with principles not compling with Islamic laws(sharaah).the purpos of this study is to shed alight on the transaction mechanism in Islamic banking system which anabled islamic banks to overcom the international financial crisis in 2008,besides it is cabability to manag it is found in away lessening the degree of risk.So the study confains three Articals,the first one deals with the theoritcal framework of Islamic Banking,the second one is devoted to study the conceptual and causal framework of iternational financial crisis in 2008,while the latter article deals with the how Dubai Islamic Bank was affected by this crisis.

Key words :The global financial crisis- Islamic bannking- Financial derivatives- Islamic banks- Dubai islamic bank